الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

المعهد: **الآداب و اللغـــات**
القسم: **اللغـة و الأدب العربي**

المرجع:.....

الآراء النّحـوية للخـليل بن أحمـد الفـراهيدي من خـلال الكتـاب لسيبويـــه- الجـزء الأول و الثـاني أنمـوذجا –

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات **نيل شهادة** الماستر

الشعبة :لغـة عــربيـة التخصص :علوم اللســان العربي

إعدادالطالب(ة):
ياسمينة زميش

إشراف الأستاذ(ة):
عبد الغاني قبايلي

السنة **الجامعية** : **2013/2012**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعـــرفان

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، الحمد لله الذي أنعم علينا بهذه النعم التي لا تعدّ ولا تحصى ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾[سورة النمل / الآية 19].

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الكريم الأستاذ المشرف " عبد الغاني قبايلي " الذي جعلني أركب البحر، وساهم في إنجاز هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة إلى أن خرجت إلى النور، جزاك الله عني ألف خير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل أساتذة معهد الآداب واللغات وكل أساتذة المركز الجامعي بميلة، وإلى كل زميلاتي وزملائي الطلبة.

مقدمة

مقدّمة:

الحمد لله الذي خصّ الإنسان بالبيان، وجعل من آلائه القلم واللّسان، فقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة النحل/الآية103]، وأصلّي وأسلّم على النبي محمد خير البشرية وعلى آله وصحبه إلى يوم الدّين وبعد:

إنّ الدرس النحوي يمثّل مظهراً من مظاهر النشاط العقلي الذي شغل الفكر منذ تأسيس دولة الإسلام، واعتناق الأمم المجاورة عقيدة التوحيد، والانشغال بتلاوة كتاب الله وتدبّر معانيه وتفحّص أساليبه، وكانت قوانين الكلام العربي ، وظواهره النحوية المتنوّعة هي المادّة التي شكّلت عماد الدّرس النحوي، وهذا بعد أن أفرغ صفوة مختارة من العلماء جهدهم لخدمة القرآن ولغته العربية، وقدّموا آراء وأفكار جليلة بُنيت على قواعد وتحليلات، وتعليلات دقيقة ناشئة عن خبرة بمقاصد العرب في استعمالاتهم، ومعرفة بِدوقهم فيما يستحسنوه أو يستقبحونه، ومن هؤلاء العلماء نجد"الخليل" و"سيبويه" الذي قدّم كتابا في نحو العربية فكتابه يمثّل مرحلة متطوّرة مقارنة بالمؤلفات التي جاءت قبله، والتي لم تصل إلينا كاملة، فقد حوى هذا الكتاب آراء الخليل وجهوده في النحو، ونحن في بحثنا هذا تناولنا الجزئين الأوّل والثّاني فقط من "الكتاب"، لذلك لم نستطع جمع جلّ الآراء النحوية، خاصّة وأنّ الجزء الأوّل لم يتوفّر على آراء نحوية كثيرة، وحسبنا أن نستكمل بقية أجزائه في دراسات أخرى إن شاء الله ونرى أنّ التوقّف عند هذا الكتاب ومؤلّفه، وما نقله عن شيخه ضرورة لابدّ منها لسببين:

1- أنّ هذا الكتاب أكمل كتاب وصل إلينا في نحو العربية.

2- أنّ هذا الكتاب يستوفي آراء الخليل بن أحمد النحوية وآراء العلماء.

هذين السببين وغيرهما كانا دافعا قويّا لاختيار هذا الموضوع، الذي حاولنا من خلاله معرفة مدى توافق الخليل وتلميذه سيبويه في مختلف القضايا النحوية، ومدى اختلافهم فيها خاصّة وأنّ سيبويه لم يكن مجرّد جامع لآراء العلماء فحسب، وإنّما أضاف إلى كتابه الكثير من آرائه.

هذه الفرضية تفتح لنا مجالا لطرح عدّة تساؤلات يمكن إيجازها فيما يلي:

ماهي الآراء النحوية التي قدّمها الخليل بن أحمد في كتاب "الكتاب"؟ وما مدى أهمية هذه الآراء في الدّرس النحوي قديمه وحديثه؟ وإلى أيّ مدى وافقه سيبويه في هذه الآراء؟

من خلال هذه الأسئلة التي نحاول الإجابة عنها في هذه الدّراسة اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والاستقصاء.

وقد جاءت هذه الدّراسة بعد هذه المقدّمة في فصلين، إضافة إلى الخاتمة، أمّا الفصل الأوّل فعنوانه مفاهيم أوّلية وفيه مبحثان المبحث الأوّل : النّحو النّشأة والتطوّر، والمبحث الثّاني ترجمة الخليل بن أحمد وسيبويه عمر بن قنبر، أمّا الفصل الثّاني فعنوانه آراء الخليل بن أحمد النحوية في كتاب سيبويه وفيه مبحثان: الأوّل وشمل الآراء النحوية للخليل بن أحمد التي وافقه فيها سيبويه، أمّا المبحث الثاني فشمل الآراء النحوية للخليل بن أحمد التي لم يوافقه عليها سيبويه.

وقد اقتضت هذه الدّراسة البحث في نشأة النّحو وتطوّره والتعرّف على شخصية الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، وأهمّ ما قدّماه هذان العالمان الجليلان، كما بيّنت أهميّة الكتاب وقيمته من خلال التعريف به ، وذكر مزاياه وآراء العلماء فيه، ثم عرض أهمّ الآراء النحوية للخليل في الكتاب وهذا بإحصائها والاصطلاح عليها بمصطلحات نحويّة حديثة ثم تعريفها وعرض آراء العلماء فيها أحيانا وتبيين مدى موافقة سيبويه له فيها، فعلى الرغم من ورود لفظة"زعم" والتي تنبأ عن الشكّ في أقوال شيخه إلّا أنّه من خلال الاطّلاع عليها والعودة إلى الكتب التي شرحت الكتاب، إتّضح أنّه يوافقه فيها، كما وجدنا بعض المسائل التي خالف فيها سيبويه شيخه، وكانت قليلة جداً بمقارنتها بالمسائل التي يوافقه فيها.

ولا ننكر أنّه واجهتنا صعوبات في هذه الدراسة نذكر منها:

- ضيق الوقت .
- صعوبة البحث في كتاب " الكتاب " لسيبويه لعدم ثبات المصطلحات عنده، فنجده يطلق المصدر على المفعول المطلق.

- طول عناوين الأبواب عند سيبويه، مما يصعب تحديد المصطلح المراد البحث عنه.
- صعوبة فهم ما يوحي إليه الخليل و تلميذه من آراء حول المسائل النحوية بصعوبة الألفاظ التي تحملها لكونها تعود إلى عصر غير عصرنا.

وقد تضمّنت هذه الدّراسة أيضاً عرض آراء الخليل النّحوية من خلال الكتاب لسيبويه هذا الأمر يستلزم الرّجوع إلى عدد كبير من المصادر والمراجع للوقوف على المسائل النّحوية من خلال الكتاب لسيبويه، وآراء العلماء في مضامينها ومن أهمها: المقتضب أبو العباس المبرّد، وأصول النحو لابن السرّاج، الخصائص واللّمع لابن جنّي، والإنصاف للأنباري، شرح المفصل لابن يعيش، شرح الكافية والشافية للرضيّ، الارتشاف لأبو حيان الأندلسي وهمع الهوامع للسيوطي.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وُفّقت في هذا العمل على أنّي أعترف أنّني مهما تحرّيت الصّواب فأنا عرضة للخطأ والزّلل، وحسبي أنّي بدلت ما في وسعي، ويعجبني في هذا المقام قول "العماد الأصفهاني": « إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلّا قال في غده لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيْدَ كذا لكان يستحسن، ولو قُدّمَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر ».

كما نودّ أن نشكر كلّ من ساندنا في إنجاز هذا البحث وإتمامه، فالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف " عبد الغاني قبايلي " الذي كان له الفضل الأوّل في مساندتنا والوقوف بجانبنا في أثناء اختيار موضوع بحثنا هذا، فلم يبخل علينا بعلمه وتوجيهاته السديدة، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجّه بالشكر الجزيل إلى أسرة معهد الآداب واللّغات بالمركز الجامعي لميلة.

ولله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنّه والي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العــالمين.

الفصل الأول

I) المبحـث الأول: النحـو، النشـأة و التطـور.

1) مفهـوم النحـو.

1/1) لغـــة.

2/1) اصـطلاحاً.

2) نشـأة النحـــو.

1/2) أسبـاب نشـأة النحـو.

2/2) واضـع النحـــو.

يعتبر علم النحو من أجلّ علوم العربية قدراً، وأعلاها شأنا وأكثرها تأثيراً في باقي العلوم، واعتبره المؤرّخ الشهير ابن خلدون (ت 1406م) أهم علوم اللّسان العربي قاطبة وقد ارتأيت قبل الولوج في هذا الموضوع أن أقوم بتحديد ماهيته أولا.

1) مفهوم النحو:

1/1) لغة:

ورد في المقاييس: « النّحو كلمة تدلّ على قصد ونحوت نحوه ولذلك سمى نحو الكلام لأنّه يقصد أصول الكلام فيتكلّم على حسب ما كان العرب يتكلّم به. ويقال أن بني نحوٍ: قوم من العرب ومن الباب انتحى فلان لفلان: قصده وعرض له »[1].

وجاء في اللّسان: « أنّ النّحو يكون ظرفا ويكون اسما من نحاه ينحوه، وينحاه نحواً وانتحاه، ونحو العربية منه، والنّحو: إعراب الكلام العربي، والنّحو القصد والطّريق [...] وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[2].

ممّا سبق يتضّح لنا بأنّ النّحو في الاستعمال اللّغوي هو القصد والاتجاه واتّباع طريقة معيّنة في تحديد إعراب الكلام وبناءه، لأنّ الغرض منه أن يتحرّى الإنسان في كلامه إعراباً وبناء طريقة العرب في ذلك.

«والنّحو» في اللّغة جاء على تسعة معان الأوّل «القصد» كنحوت نحواً أي: قصدت قصدا، والثّاني «المثل» نحو رأيت رجلا نحوك أي مثلك، والثّالث «الصّرف» كنحوت بصري إليك أي: صرفته إليك، والرّابع «الجانب» نحو سرت إلى نحو دارك أي: إلى جانبها والخامس «النوع» نحو أكلت ثلاثة أنحاء من الطعام أي: ثلاثة أنواع منه والسّادس «المقدار» نحو جاءني جيش نحوهم ألف أي: مقدارهم ألف، والسّابع«القبيلة» نحو

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، د ت، ج5 مادة : [نَحَو]

(2) ابن منظور، لسان العرب، ضبط نصه وعلق حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار الصبح إديوسفت، بيروت، لبنان، ط1 2006، ج14، مادة [نَ، حَ، و]

نظرت إلى نحو بني تميم أي: إلى قبيلتهم، والثّامن «الصيانة» كما نقل أنه إذا جاء النّحويون يوم القيامة يقال في حقهم من جانب الله تعالى: يا ملائكتي انّحوهم من النار كما نحو كلامي عن الخطأ، والتّاسع «الإعراض» كقول الفقهاء: ثم يتنحى عن ذلك المكان أي: يتعرض عنه، تمّ تسمية هذا العلم بالنّحو لأنّ فيه صيانة ذهن المبتدي عن الخطأ اللفظي[1]

2/1) اصطلاحا:

لقد قدّم العلماء للنّحو تعريفات كثيرة ومختلفة باختلاف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم.

1 /2 /1) عرفه "ابن السراج" (ت 316 هـ): «النّحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى يقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع والمفعول به نصب[...] »[2] .

أي إنّ المقصود بالنّحو عند ابن السرّاج هو أن يتبّع ويسلك هذا المتعلّم في تعلّمه النّحو طريق المتقدّمين في استقرائهم لكلام العرب، والتي تشمل الحركات الإعرابية كرفع الفاعل ونصب المفعول.

2/2/1) عرّفه "ابن جني" (ت 392 هـ): «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع والتحقير والتكسير والإضافة [...] وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها رُدّ به إليها وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك: قصدت قصداً ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[3] .

---

(1) ابن داؤد الحنفي العضاري المدني، وقاية النحو على هداية النحو، مكتبة المدينة كراتشي، باكستان، ط1، 2006 ص 13

(2) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1996، ص 35

(3) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، د ت، ج1، ص 34

إذاً "ابن جنّي" في تعريفه هذا قد جمع بين المفهومين اللّغوي، والاصطلاحي، فأمّا اللّغوي فيعني به القصد والاتّجاه، وأمّا الاصطلاحي ففي حديثه عن الإعراب وما يدخل فيه من الجمع والتثنية والتّحقير وإن الغاية منه أن يعرف العربي فصاحة اللّغة العربيّة، ويتكلّم بها كما يتكلّم أهلها.

3.2.1) عرّفه "الجرجاني": « النّحو هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربيّة من الإعراب، والبناء، وغيرهما، وقيل النحو: علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده »[1] .

أي أنّ النّحو هو علم يقوم على مجموعة من القوانين والأنظمة اللّغوية التي تعمل على تنظيم التراكيب، وترتيبها، وتبيان ما تؤدّيه كل كلمة من وظيفة داخل هذه التراكيب، وهذا عن طريق ما يطرأ على أواخرها من تغييرات، أي أنّه بواسطة هذا العلم يمكننا معرفة صحة الكلام من فساده.

2. نشــأة النّحــو:

نشأ علم النّحو في الصدر الأوّل من الإسلام، لأنّه لم يكن قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر إليه، فإنّهم في جاهليتهم في غنًى عن معرفته، فقد كانوا ينطقون على سليقة جُبِلُوا عليها فكانوا يتكلّمون دون مراعاة قانون معين يخضعون له، قانونهم ملكتهم التي خلقت فيهم، ومعلّمهم بيئتهم المحيطة بهم، ولكن مع مجيء الإسلام واتّساع الفتوحات واختلاط العرب بغيرهم من الشعوب حلَّ بلغتهم من اللّحن ما جعلهم يهرعون إلى وضع علم يكون صيانة وحماية لهذه اللّغة، وفي الوقت نفسه أساسا يبنون عليه أفكارهم[2].

أي أنّ نشأة النحو وظهوره كان بعد مجيء الإسلام، فمجيء هذا الأخير قد أحدث نوعا من الانقلاب الفكري في حياة العرب، فنشأت حضارة جديدة تختلف في طابعها العام

(1) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، د ت ص 236

(2) محمد الطنطاوي، نشأة النحووأشهر النحاة، دار المعارف، النيل، القاهرة، ط2، د ت، ص 19، 20

عمّا ألفه العرب في جاهليتهم، فهي جاءت لتقويم اللّسان العربي فمنحت نتاجات انتفع منها العرب قديما ولا يزال نفعها قائما إلى يومنا هذا.

لقد كان منشأه العراق لوقوعه على حدود الباديّة ملتقى العرب فكان أظهر بلد انتشر به وباء اللّحن الداعي إلى وضع النحو[1]، فقام نحاة البصرة ولبّوا النداء، ووضعوا اللّبنات الأولى لهذا العلم، ومنحوه الكثير من اهتمامهم فمن المعروف أنّه لكي يصاغ علم صيّاغة دقيقة لابدّ له من اطّراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تصبح كلّ قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا، وكّل ذلك نهض به "ابن أبي إسحاق الخضرمي" (ت 117هـ) الذي قال فيه "الزبيدي" (ت 379هـ): «هو أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلا إلى القياس في النحو»[2].

أمّا من حيث الاطّراد في القواعد فقد تشدّدوا فيه تشدّدا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعوّلون عليه، وكلّما اصطدموا به خطّأوه أو أوّلوه، أمّا من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحّة المادّة التي يشتقّون منها، ومن أجل ذلك رحلوا إلى بلاد الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادّة من ينابيعها الصّافية، فضلاً عن ذلك أنّه ارتحل إلى البصرة نفر من الكاتبين واحترفوا تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها، كما أنّ العراق يعدّ من أقدم بقاع الأرض عمرانا وقد سكنته شعوب كثيرة ذات حضارات وعلوم مختلفة كالآشوريين، والفرس والبابليين، وغيرهم[3].

فشادت البصرة بذلك صرح الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار وكان القدماء يعرفون ذلك معرفة دقيقة[4]، فقد ذكر "ابن النديم" قولـه: «إنّما قدمنا البصريين أوّلا، لأنّ علم العربيّة عنهم أُخذ»[5]، كما أنّ عقل البصرة كان أدقّ وأعمق من عقل الكوفة، كان أكثر استعدادا

(1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، ص 19 ، 20

(2) أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، د ت، ص 31

(3) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، النيل، القاهرة، ط7، د ت، ص 18

(4) المرجع نفسه، ص 20

(5) محمد بـن إسحاق النديم، الفهرست، تح: مصطفى الشويحي، الدار التونسية، تونس، د ط، 1985،ص 102

لوضع العلوم إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية، فقد كانت مرفأ تجاريّا للعراق على خليج العرب، كما كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة « جُنْد سيابور الفارسية » التي كانت تُدرس فيها الثقافات اليونانيّة والفارسيّة والهنديّة، ممّا جعل جداول من تلك الثقافات تصبّ فيها ولذلك من الطبيعي أن نجد بها أقدم المترجمين وأشهر النّحويين[1].

إذن فوضع النّحو ونشأته كان بالعراق، على يد النّحويين البصريين الذين عرفوا برجاحة العقل، ودقّة الملاحظة، والتّفكير العميق، فتكوّنت لديهم ممكّنات علمية مهمّة أسهمت في تطوير التفكير العربي وبناءه البناء الصحيح المتّسم بالدقّة والانسجام.

1/2) أسباب نشأة النحو:

نشأ النّحو العربي كما ذكرنا سابقا في الصّدر الأوّل من الإسلام، وقد تزامن ظهوره مع توفّر بعض الأسباب والظروف التي فرضتها الحاجة إلى نشر هذا الدّين الجديد وحفظه من الضياع، ولتكون له مكانته المرموقة في المجتمعات العربية الإسلامية، فقد خصّ الله تعالى اللّغة العربيّة لتكون لغة التنزيل، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [سورة الشعراء/ الآية 195].

ويمكن أن نردّ أسباب نشأة النحو العربي إلى عوامل دينية، وأخرى غير دينية:

1/1/2) العوامل الدّينية:

وتعتبر سببا مباشرا في نشأة النّحو العربي لأنّ العرب قدّروا صنيع القرآن، وفضله عليهم، فاعتنوا به وحافظوا عليه وخاصة قراءته قراءة سليمة حتى تفهم معانيه فهما واضحا عند إعرابه[2] ، وقد أوضح ذلك " أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي" في كتابه « مشكل إعراب القرآن» حيث قال: « ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن الرّاغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، المصدر السابق، ص 26

(2) فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤولي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات الكويت، ط1، 1974، ص 20

إعرابه [...] إذ بمعرفة الإعراب تعرف أكثر المعاني ويتجلّى الإشكال فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب وتصحّ معرفة الحقيقة »[1].

ولكن عندما توسّعت الدّولة الإسلامية وانتشر الإسلام خارج الجزيرة العربيّة، ودخل هذا الدّين أفواجا من النّاس منهم الفارسي والرومي والهندي والقبطي، وغير ذلك من أجناس متباينة، فخاف العرب على لغتهم من الضياع، وفكّروا في وضع علم النحو[2].

وإذا استعرضنا هذا الحديث من النّاحية التاريخية وهي قراءة القرآن الكريم نجد الرسول عليه الصلاة والسلام اهتم بهذه المسألة « وهي قراءة القرآن قراءة صحيحة بعيدة عن اللّحن والخطأ»، ولكن خطورتها لم تكن واضحة المعالم في عصره، لأنّها كانت محصورة بين العرب وجزيرتهم التي لم تتعدّ مكة والمدينة في بدء الدعوة، وكان الرسول عليه الصلاة السلام القارئ الأوّل للقرآن والمعلّم الأوّل له حيث كان يتلوه على الصحابة الذين بدورهم ينشرونه بين الناس، ولا شكّ أنّ القرآن نشأ في بيئة عربية لها أصالتها اللّغوية، وعلى الرغم من هذه الأصالة كان هناك لحن في قراءة القرآن، وقد شعر الرسول صلى الله عليه وسلم بهذه المشكلة ونهى عنه واعتبره ضربا من الضّلال حيث قال لرجل لحن في حضرته[3]: « أرشدوا أخاكم فقد ضل »[4].

2/1/2) العوامل غير الدّينية: و تنقسم بدورها إلى عاملين:

1/2/1/2) العامل القومي: ساهم هذا العامل بدوره في نشأة علم النّحو، إذ لم يمض وقت على وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وجد العرب أنفسهم قوامين على أمم ذات حضارات قديمة وثقافات ذات تنوّع وعمق، ولم يكن لهم مثل هذه الحضارات ولا تلك الثّقافات، فكان عليهم أن يختاروا بين أمرين: فإمّا أن يكونوا أصحاب رسالة لا تستند إلى ثقافة، فيقفوا لكلّ ما يمثلون من رسالة الإسلام التي ترمي إلى إخراج النّاس من الظلمات إلى النّور موقف

(1) محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، تاريخه، إعلامه، نصوصه، مصادره، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط د . ت، ص 13

(2) فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص 20

(3) المرجع نفسه، ص 20

(4) ابن جني، الخصائص، ج2، ص 8

التلاميذ من أمم خضعت لهم أظهرت الاستعداد لاعتناق دينهم والسّير وراءهم وهذا الموقف أقلّ ما يوصف به التناقض وتعريض الإسلام نفسه للأفكار الثّقافية الأجنبية، فليس يكفي أن نقول للنّاس اتّبعوني، أو أن تقول لهم هذا هو الكتاب الذي أدعوكم إلى إتّباعه، لتجد النّاس يسعون في ركابك وإمّا أن يسلكوا الطريق التي تليق بأمّة قائدة، فيسعون جاهدين إلى إنشاء ثقافة قوميّة[1].

أي يجعلون بها الرسالة التي منّت عليهم نعمة الفتح والغلبة، ويمثّلونها أحسن تمثيل وليس الأمر هنا أمر المحافظة على النصّ القرآني كما كان في العامل الدّيني، وإنّما الأمر أمر نحو، لأنّ بالنّحو يمكن حفظ وصيّانة القرآن لذلك يمكن القول أنّه إذا كان العامل الدّيني قد دفع العرب إلى حفظ النّص القرآني، فإنّ العامل القومي قد دفعهم إلى جني ثماره.

2/2/1/2) العامل الإجتماعي:

يرجع إلى أنّ الشعوب المستعربة أحسّت بالحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربيّة في إعرابها وتصريفها حتى تمثّلها تمثّلا مستقيما، وتتقن النّطق بأساليبها نطقا سليما، كما يرجع إلى اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب الأخرى في السّكن والسوق، والجيش والمسجد وسائر المرافق العامّة والخاصّة، هذا الاختلاط أدّى إلى احتكاك لغات كثيرة بعضها ببعض فاتّسعت الهوّة بين اللّغات المحكية واللّغة المثالية التي تستخدم في العيّادة وفي الدواوين[2].

أي أنّ نشأة النّحو لا يمكن أن تفهم بمعزل عن الملابسات اللّغوية التي كانت عليها العربيّة أو بمعزل عن الحياة الاجتماعية التي أدّت إلى تعدّد المستويات اللّغوية .

إذن تكاد تجمع كلّ الدّراسات على أنّ النّحو العربي نشأ لسبب ديني وهو حفظ القرآن الكريم من « اللّحن » وأسباب أخرى تنضوي تحته، وقدّموا لذلك روايات كثيرة عن " أبي الأسود الدّؤلي " (ت 69هـ) وصنيعه في النّحو، وأنّه وضعه بأمر من علي بن أبي طالب

(1) تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، د ط، د ت، ص 25 – 26

(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 12 ـ بتصرف ـ

ـ رضي الله عنه ـ حيث وضع له أبوابا وقال له أنحو هذا النّحو، غير أنّ الشيء الوحيد الثابت هو أنّ أبا الأسود أوّل من ضبط القرآن بالنّقط[1].

قال "ابن حجر" (852 هـ): « أوّل من ضبط المصحف [...] أبو الأسود »[2]، وكان عمله هذا الخطوة الأولى في عالم النّحو ولم يكن هذا العمل يهدف إلى حفظ النّص القرآني من اللّحن فقط، وإنّما كان يهدف إلى غاية أسمى في أصول الحياة الإسلامية، ذلك أنّ المسلمين عرفوا بداية أنّ عليهم أن يقرؤوا القرآن وأن «يفهموه» لأنّه هو الذي ينظّم حياته ومن ثمّ نستطيع تفسير نشأة الحركة العقليّة العربيّة كلّها بأنّها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم، فهي كلّها من نحو وصرف وبلاغة، وتفسير وفقه، وأصول وكلام يسعى إلى هدف واحد هو «فهم» النص القرآني[3].

أي أنّ النّحو في نظر "عبده الراجحي" وبعض المعاصرين نشأ لفهم القرآن الكريم وهناك فرق كبير بين علم يسعى لفهم النص القرآني، وعلم يسعى لحفظه من اللّحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النّص من اللّحن لمّا أنتج العرب هذه الثروة الضّخمة في مجال الدّرس النّحوي[4].

ويفهم من كلام "عبده الراجحي" أنّه من الخطأ القول أنّ النّحو نشأ لحفظ القرآن الكريم من اللّحن وحسب، وإنّما اللّحن عنده وجد لغاية أسمى وهي فهمه، وأيّده في ذلك الدكتور "محمد سليمان" الذي يقول: «ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ انتشار اللّحن والفساد اللّغوي ليس هو السّبب الوحيد في وضع النّحو، ولكن يتّصل بذلك الدّور الذي يمكن أن يؤدّيه النّحو في فهم كتاب الله الكريم وتفهيمه»[5].

(1) عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1980. ص 9 ـ بتصرف ـ

(2) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، ص 33

(3) عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص 10

(4) المرجع نفسه، ص 10

(5) محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، ص 13 ـ بتصرف ـ

2/2) واضـــع النّحـــو:

ما وضع النّحو بداية حينما وضع إلاّ لعصمة اللّسان من الخطأ واللّحن، لذلك كان تعريفه هو: « إتّباع سمت كلام العرب » فالنّحو ليس غاية في حدّ ذاته بقدر ما هو وسيلة إلى غاية أسمى منه، وهي حفظ اللّغة العربيّة من خلال حفظ اللّسان وإصلاحه[1]، إذ يقول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: « رحم الله امرئ أصلح من لسانه »[2]، وقد اختلفت الرّوايات في أوّل من وضع هذا العلم ورسم حدوده نذكر بعضا منها:

يقول " ابن سلاّم" (ت 231هـ): «أوّل من أسّس العربيّة وفتح بابها وأنهج سبيلها أبو الأسود الدؤلي»[3] ونجد "أبا الطيّب اللّغوي" (ت 351هـ) يسمّي العربيّة بالاصطلاح الذي استقرّ في الأذهان بعد أبي الأسود، فيقول: «أوّل من رسم للنّاس النّحو أبو الأسود الدؤلي»[4]، ومن الروّاة من يقول: «إنّ أبا الأسود هو أوّل من استنبط النّحو وأخرجه من العدم إلى الوجود»، يقول "ابن النديم" (ت 390هـ): « ورأيت ما يدلّ على أنّ النّحو عن أبي الأسود وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصّين ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من "أبي الأسود" ـ رحمة الله عليه ـ بخط يحي بن يعمر»[5].

أمّا " أبو سعيد السيرافي" (ت 368 هـ) فيذكر اختلاف النّاس في رسم النّحو فقال قائلون "أبو الأسود الدؤلي"، وقال آخر "عبد الرحمن بن هرمز"، وأكثر النّاس على "أبو الأسود الدؤلي"[6].

---

(1) إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، دار المسيرة، ط1، 2007، ص 22 ـ بتصرف

(2) تخريج السيوطي(ابن الأنباري في الوقف الموهبي في العلم عد خط في الجامع) عن عمر (ابن عساكر) عن أنس. تحقيق الألباني(موضوع) انظر حديث رقم : 3103 في ضعيف الجامع.

(3) محمد بن سلاّم الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه أبوفهر محمود محمد شاكر، د ط، د ت، ص 12

(4) أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 24

(5) محمد بن إسحاق النديم، الفهرست، ص 194

(6) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، مكتبة مصطفى البابي مصر، ط1، 1955م، ص 13

أمّا "القفطي" (ت 646 هـ) فيرى أنّ أوّل من وضع النّحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ قال أبو الأسود رحمه الله: « دخلت على أمير المؤمنين "علي" فرأيته مطرقا مفكّرا فقلت: فيما تفكّر يا أمير المؤمنين؟ فقال سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربيّة، فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللّغة العربيّة، ثم أتيته بعد أيّام فألقى إلي صحيفة فيها: " بسم الله الرحمن الرحيم " الكلام كلّه اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى والحرف ما أ نبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل» ثمّ قال: «تَتَبَّعْهُ وزد فيه ما وقع لك، واعلم أنّ الأشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنّما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر» فجمعت أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إنَّ، وأنَّ ولعلَّ، وكأنَّ، ولمْ أذكر لكنَّ فقال: لِمَ تركتها؟ فقلت: لَمْ أحسبها منها، فقال: بلى هي منها فزدها فيها.[1]

وكذلك نجد "أبي البركات" يقول: «أوّل من وضع علم العربية وأسّس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وأخذ عنه أبو الأسود»[2] ويشاركهما "السيوطي" (ت918هـ) بقوله: « أوّل من رسم للنّاس النّحو أبو الأسود الدؤلي وكان أبو الأسود أخذ ذلك من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ »[3].

من كلّ ما سبق نلاحظ أنّنا نقف أمام ثلاث فئات من الآراء الأوّلية في وضع النّحو:

الأولى: تنسب وضع النّحو إلى "أبي الأسود الدؤلي" وهم: "ابن سلام"، و"أبو الطيّب اللّغوي" و"ابن النديم".

---

(1) جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، ج1، ص 39

(2) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان محمد بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السمرائي مكتبة المنار، الأردن، ط7، 1985، ص 4

(3) عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وعلّق حواشيه: ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار التراث، القاهرة، ط3، د ت، ج1، ص 397

الثانية: وتنسب أوليته إلى أبو الأسود تارة، وتارة أخرى إلى عبد الرحمن بن مرمز وهو رأي السيرافي.

الثالثة: تنسبه إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهم "القفطي"، و"بن الأنباري" والسيوطي.

من خلال هذه الآراء يتّضح لنا أنّ أحد هؤلاء الرّوّاة لم ينف وضع النّحو عن "أبو الأسود" حتّى من نسبها إلى غيره لم ينسبها إليه بانفراد.

وجهود "أبي الأسود" وأعماله الخالدة حجّة ضدّ من قال بغير ذلك، أمّا من زعم أنّ أوّل من وضع النّحو "عبد الرحمن بن هرمز" فزعمه باطل لا يقوم على دليل، لأنّ "عبد الرحمن" أخذ عن "أبي الأسود".

إذن تكاد تجمع كلّ الروايات على أنّ الواضع الأوّل للنّحو هو" أبو الأسود الدؤلي"[1] ولكنّها تعود وتضطرب في إن كان هذا الوضع من نفسه أم بإشارة من غيره؟ فقال قائل إنّه وضعه بأمر من "عمر بن الخطاب" –رضي الله عنه– إذ يُروى أنّه قدم أعرابي في زمان عمر فقال: «من يُقرئني مما أنزل الله على محمد؟ قال: فأقرأه رجل الآية: ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [سورة التوبة/الآية 3] بالجرّ، فقال الأعرابي: أَوَقد برئ الله من رسوله، إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه؟ فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنّي قدمت إلى المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يُقرئني القرآن فقرأني هذا سورة براءة فقال: «أن الله بريء من المشركين ورسوله» بالكسر فقلت: إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: «إنّ الله بريء من المشركين ورسوله» فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب ألا يُقرِئ القرآن إلاّ عالم باللّغة، وأمر "أبا الأسود" فوضع النّحو»[2].

(1) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان محمد بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 23

(2) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تح: محي الدين عبد الرحمان رمضان، د ط، 1971م، ص 38،39

وقال قائل أنّه "علي بن أبي طالب" بعد أن مهّد له بتأسيس قواعد هذا العلم وحدّ حدوده، فقد رُوي أنّ أبا الأسود سُئِل: «من أين لك هذا النّحو؟ فقد لفّقت حدوده من علي بن أبي طالب»[1] كما روى "بن يزيد" قال: «سُئِل أبو الأسود الدّؤلي عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النّحو وأرشده إليه فقال: تلقّيته من علي بن أبي طالب ـ رحمه الله ـ »[2].

وقيل أنّها بادرة فكّر فيها "أبو الأسود" وعرضها على زياد فرفضها ومنعه من تنفيذها ثم لمّا سمع ما ساءه من اللّحن طلب حضور "أبي الأسود" إذ يُروى: « أنّ أبا الأسود جاء إلى زياد بالبصرة فقال: إنّي أرى العرب قد خالطت الأعاجم، وتغيّرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟ قال: لا، قال: فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير توفيّ أبانا، وترك بنونا، فقال زياد: توفي أَبَانَا وترك بنونا! ادع لي يا "أبا الأسود" فقال ضع للنّاس الذي نهيتك أن تضع لهم »[3].

بل وقيل أنّ الذي أوجب عليه الوضع في النّحو أنّ ابنته قالت له يوما: يا أَبَتِ ما أحسنُ السّماء ! قال: نجومها؟ قالت: إنّي لم أرد أيّ شيء منها أحسن؟ إنّما تعجّبت من حسنها. قال: إذن فقولي: ما أحسنَ السماء ! فحينئذ وضع كتابا[4].

ومن هنا يمكن القول أنّ صنيع "أبي الأسود" سواء كان من نفسه لأسباب دعت إلى ذلك، أم كان بأمر من "عمر بن الخطاب"، أو "علي بن أبي طالب"، أو "زياد" فإنّه لا يقدح في كون "أبي الأسود" هو أوّل من وضع اللّبنات الأولى في صرح علم العربيّة، ولا يُستبعد في أن يكون كلٌّ منهم قد أوحى إليه أن يعمل شيئًا يقيم به ألسنة المتعلمين ممّن لم تكن العربيّة له لسانًا.

كما اختلف الرّوّاة ـ أيضا ـ في إن كان "أبو الأسود": واضعا لقواعد نحويّة لم تكن من قبل، أم أنّه دوّن ما كان معروفا منها، حيث إنّ كثيرا من أولئك الرّوّاة نسبوا إليه وضع

(1) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 24

(2) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 21

(3) السيرافي، أخبار النحويين، ص 13

(4) المصدر نفسه، ص 14

«العربيّة» على وجه مطلق على اعتبار أنّ "أبا الأسود" قد أعرب القرآن بالنّقط رفعًا ونصبًا وجرًّا، وجزمًا بالعلامات التي وضعها فوق الحرف أو أسفله أو بين يديه حيث قال لكاتبه: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النّقطة تحت الحرف فإن أتبعت شيئا من ذلك غنّة، فاجعل مكان النّقطة نقطتين»[1]، وقال "بن يزيد": «أوّل من وضع العربيّة ونقط المصاحف أبا الأسود ظالم بن عمرو»[2] ومن هنا قالوا بأنّ أبا الأسود وضع القواعد النّحوية، في حين ذهب عدد غير قليل من الباحثين العرب والمستشرقين إلى أنّ أبا الأسود لم يضع القواعد بل جاء عمله هذا نبها للأذهان إلى وضع تلك القواعد حيث أنّ النّاس عندما وجدوا لفظة ترفع بحسب النّقط تساءلوا عن سبب رفعها أو تنصب تساءلوا عن سبب نصبها وهكذا في الحالات الأخرى، فجرّهم هذا إلى معرفة ما يُرفع من الألفاظ، وما يُنصب، ويُجر، ويُجزم، والتمييز بين ذلك، ثمّ إلى وضع القواعد في هذه المسائل[3].

أي أنّ القواعد النحوية في نظر هؤلاء قد وضعت متأخّرة عن عصر "أبي الأسود" فهذا "شوقي ضيف" الذي يرى بأنّه: «من الخطأ القول بأنّ أبا الأسود الدؤلي وتلاميذه من وضعوا مبادئ وإنّما بدأت توضع مع الجيل الثّاني عند أبي إسحاق الحضرمي»

إلاّ أنّ المتصفّح للمصادر القديمة، يجد أنّ الروّاة المتقدّمين لا يقرّون بمثل هذا لأنّه ليس هناك ما يؤكّد صحّة ما قالوه بسند تاريخي، وبذلك يبقى عملهم مجرّد اجتهاد مبني على الحدس والتخمين.

(1) السيرافي، أخبار النحويين، ص 12

(2) القفطي، إنباه الرواة، ص21

(3) محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط 1 1980م، ص 58

II) المبحـث الثـاني: " ترجمـة " الخليـل و سيـبويه.

1) الخليـل بن أحمـد.

1/1) حيـاته.

2/1) شيـوخه و مصـادر ثقـافته.

3/1) منـزلته العلميـة و طـلابه.

4/1) مـؤلفـاته و آثـاره.

2) سيـبويه.

1/2) حيـاته.

2/2) شيـوخه و مصـادر ثقـافته.

3/2) منـزلته العلميـة و طـلابه.

4/2) مـؤلفـاته و آثـاره.

1/4/2) التعـريف بالكتـاب.

2/4/2) آراء العلمـاء كتـاب " الكتـاب ".

3/4/2) إيجـابيات وسلبيـات الكتـاب.

1) الخليل بن أحمد:

قليل من يعيشون في ذاكرة التاريخ، بهذا الحضور القوي المتميّز سلوكا راقيا وعلما مفيدا لمدّة أربعة عشر قرنا مضت من عمر هذا الزمان، وقليل من يتّفق عليه النّاس بهذا القدر الكبير من المديح، وعبارات الثّناء التي تدخل القلوب فتزداد حبّا واحتراما له، وقليل من أعطى بهذا السخاء فأبدع واكتشف فأجاد واعتزل النّاس وهم مشغولون به، وقليل من اتّصف بهذا التدّين العميق والزهد المفيد وتلك السماحة العالية، وهذه النّفس النقية السامية والحكمة الواعية وهذا التأثير المستمر في أبناء العربيّة، وقليل من أصبح ظاهرة يقف النّاس حولها كل آن، وقليل من كانت له تلك النظرة الثاقبة، ما نظر إلى علم إلاّ واكتشف فيه شيئا، وقليل من كان أبيّا شامخا مع حاجته الواضحة، ذلكم هو "الخليل بن أحمد الفراهيدي" الذي يعدّ على رأس هؤلاء جميعا[1] .

1/1) حيـاتـه:

هو "أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد"، قال "ابن خيثمة": أحمد أبو الخليل أوّل من سُمّي في الإسلام بأحمد وأصله من الأزد من فراهيد، وكان "يونس" يقول: فرهودي مثل أردوسي[2]، ولد الخليل بن أحمد في العام المتمّم مائة في زمن عمر بن عبد العزيز" من أعمال عمّان من قرية من قراها، وانتقل إلى البصرة وعاش فيها، وقيل أنّه مولى الفراهيد وأصله من الفرس[3] .

شغل الخليل النّاس بخلقه وعلمه وتراثه الذي تركه على مدى خمسة وسبعين عاما منذ ولادته إلى وفاته، فقد آل على نفسه أن ينتفع من المعلومة من أي وعاء خرجت، لقد ساج في بوادي الجزيرة وشافَهَ الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة، إلى أن ملء جعبته ثم آب إلى مسقط رأسه البصرة، واعتكف في داره دائما على العلم ليله ونهاره هائما بلذّته الروحية، فنبغ

(1) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المنظومة النحوية، تح: أحمد عفيفي، د ط، د ت ص 18

(2) ابن النديم، الفهرست، ص 199

(3) ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: حسان عباس، دار العرب الإسلامي بيروت، لبنان، ط1، 1933، ج3، ص 1267

في العربية نبوغا لم يسبق إليه وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النّحو[1] وهنا يقول "السيرافي": «كان الغاية في استخراج مسائل النّحو وتصحيح القياس فيه وليس الخليل بحاجة إلى أن أسهب في ترجمته، وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه».[2]

كان "الخليل" رحمه الله رجلا صالحا عاقلا وقورا كاملا حكيما ومن كلامه: «لا يعلم الإنسان خطأ معلّمه حتّى يجالس غيره» كما كان إنسانا متواضعا صبورا إذ يقول فيه "النضر بن شميل": «أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسين وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال ولقد سمعته يوما يقول: «إنّي لأغلق علي بابي فما يجاوزه همّي» ومن كلامه أيضا: «أكمل ما يكون الإنسان عقلا ودهنا إذا بلغ أربعين سنة وهي السن التي قبض فيها الرّسول صلّى الله عليه وسلم وأصفى ما يكون ذهن الإنسان في وقت السّحر»»[3] .

ويحكى بأنّه كان له راتب على سليمان بن حبيب بن الهلب بن أبي صفرة الأزدي وكان والي فارس والأوهان، فكتب إليه يستدعيه فكتب الخليل جوابه:

أبغ سليمان أني عنه في سعة وفي غنى غير أني لست ذا مال

شُحًّا بنفسي لأني لا أرى أحداً يموت هزلاً ولا يبقى على حال

فقطع عنه سليمان الراتب فقال الخليل:

إنّ الذي شق فمي ضامن للرّزق حتّى يتوفاني

حرمتني خيرا في مالك فما زادك في مالك حرماني

فبلغت سليمان فأقامته وأقعدته، وكتب إلى الخليل يعتذر إليه وضاعف راتبه[4].

وهذا يدلّ على زهده وانقطاعه عن ملذّات الدنيا، ومن حكايات زهده أيضا أنّه قال:

---

(1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 80

(2) سبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م ج1، ص 11

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، د ط، د ت، ج2، ص 245

(4) المصدر نفسه، ص 245، 246

«إن لم تكن هذه الطائفة –يعني أهل العلم– أولياء الله فليس له واليّ»[1].

أمّا سنة وفاته فقد اختلف فيها، ويكاد يتّفق أغلب المؤرخين على أنّها في سنة خمس وسبعين ومائة، وكان سبب موته قال أريد أن أقرب نوعا من الحساب تمضي مع الجارية إلى البقال، فلا يمكنه ظلمها، ودخل المسجد وهو معمل فكره في ذلك، فصدمته سارية وهو غافل عنها بفكره، فكانت سبب موته وقيل بل كان يُقَطِّع بحرا من العَروض، والله أعلم أيّ الأمـرين كان[2].

وعلى هذا النّحو كان الخليل يـزدري متـاع الحيـاة الدنيـا الذي كان النّاس يشغفون به، وانصرف إلـى متـاع آخر كان هو هدفه ومسعاه أولا وهو: المتاع العقلي الذي جعله ينفذ به ليفتح أبـواب العلوم اللّغوية، التي صعب على من قبله وبعده قرعها دون ما جدوى، إلى أن مسّتها عصاه السحرية، وانفتحت أغلاقها لتكون نوراً يُهتدى به لكلّ من ظلّ طريقه في اللّغة والنّحو.

2/1) شيوخــه ومصـادر ثقافتــه:

لقد امتلك الخليل بن أحمد عقلا وقّاداً، وبصيرة نافدة جعلاه يحتلّ مكانة مرموقة بين النّحاة واللّغويين وهو الذي قال فيه "عبد الله بن المقفع" (ت 142هـ): «رأيت رجلا عقله أكثر من علمه»،[3] ويظهر ذلك جليا من خلال ما قام به من أعمال وابتكارات، ولا بدّ أنّ هذا العلم لم يأته من فراغ، فقد تعلّم وأخذ عن كبار العلماء النّحويين بالبصرة فكوّنوا ثقافته العربيّة الأصيلة، فقد أخذ عن:

1) أبو عمر بن العلاء البصري (ت 154هـ): وهو من الأعلام في القرآن وعنه أخذ يونس أيضا وغيره من المشايخ البصريين[4].

(1) القفطي، إنباه الرواة، ج 2، ص 379

(2) المصدر نفسه، ص 379

(3) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2، ص 246

(4) ابن النديم، الفهرست، ص141

2) عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ): وهو من طبقة عمر بن العلاء وهو من أئمة اللّغة، وأوّل من هذّب النّحو ورتبه[1]، قال محمد بن يزيد: « ثم أخذ النّحو عن عيسى بن عمر الثقفي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي »[2].

وروى عن أيوب وعاصم الأحوال وغيرهما فهذا الجيل الأوّل من العلماء العرب المسلمين حتى وإن لم يصل إلينا من كتبهم شيئا إلاّ ما نقله طلبتهم عنهم، إلاّ أنّ تأسيس العلم في ميدان النّحو والرواية واللّغة والقراءات القرآنية قد ارتسم على أياديهم المعطاء علما ومعرفة[3].

3/1) منزلتــه العلميـّة وطلاّبــه:

كثيرا ما ينعت الخليل رحمه الله بالنّحوي، فقد كان إماما في النّحو، وكذا بالعروض لأنّه استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود وحصر أقسامه في خمس دوائر يستخرج منها خمسة عشر بحرا ثم زاد فيه الأخفش بحرا آخر وسمّاه الخبب، وقيل إنّ الخليل دعا بمكة أن يرزق علما لا يسبقه أحد إليه ولا يُؤخذ إلّا عنه فرجع من حجه ففُتح عليه بعلم العروض وله معرفة بالإيقاع والنّغم وتلك المعرفة أحدثت له علم العروض فإنّهما متقاربان في المأخذ وهذا اعترافا بنبوغه وكثرة مؤلفاته في اللّغة والنّحو والشّعر، واستنبط أيضا من علم النّحو ما لم يُسبق إليه وحصر علم اللّغة بحروف المعجم وسمّاه "كتاب العين"[4].

إذن يعتبر الخليل بن أحمد موسوعة لغويّة فعلا وهذا ما جعل الباحثين يأخذون من علمه في دراساتهم اللّغوية للتراث، وقد أعجب المؤرخون بعلمه وخلقه وأدبه، وترجموا له واعترفوا بفضله فكان لابدّ لرجل عظيم في الحياة مثل الخليل أن يحظى بمنزلة عظيمة ويتصدر مجالس الدّرس والعلم وهو الذي قال فيه "حمزة بن الحسن الأصبهاني" في كتابه

(1) السيوطي، الاقتراح، تح: محمد البشراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، القاهرة، مصر، د ط، 2003م، ص 53، قول المحقق

(2) أبو الطيب عبد الواحد بن علي، اللغوي الحلبي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومكتبتها الفجالة، القاهرة، ص 27

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص 1262 ـ بتصرف ـ

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص 244 ـ بتصرف ـ

الذي أسماه "التنبيه على حدوث التصحيف": « [...] وبعد فإنّ دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول من الخليل وليس على ذلك برهـان أوضح مـن علم العـروض الذي لا عن حكيم أخذه، ولا على مثال تقدّمه واحتداه، وإنّما اخترعه من ممرّ له بالصفارين من وقع مطرقة على طست ليس فيها حجّة ولا بيان يؤدّيان إلى غير حليتهما أو يفيدان غير جوهرهما، فلو كانت أيامه قديمة ورسومه بعيدة لشكّ فيه بعض الأمم لصنعته ما لم يصنعه أحد منذ خلق الله الدنيا [...] ومن تأسيسه كتاب "العين" الذي يحصر لغة أمة، من الأمم قاطبة ثم من إمداده سيبويه من علم النّحو بما صنف من كتابه الذي هو زينة دولة الإسلام»[1].

كانت حلقة الخليل العلمية من أكبر حلقات العلم في مسجد البصرة الكبير، لذا فإن تلاميذه كانوا كثيرين، وأعظم هؤلاء وأكثرهم شهرة "سيبويه"، فلا تمر بباب من أبواب كتابه إلاّ وللخليل فيه رأي[2]، فقد لزم الخليل يأخذ عنه اللّغة والنّحو، وكان الخليل يفسح له صدره، ويرى فيه الطالب الذي لا يضن عليه، وكان يحبّه حبًّا إذ "قال بن النطاح": «كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل: «مرحبا بزائر لا يمل!» قال أبو "عمرو" "والمخزومي": ما سمعت الخليل يقولها إلاّ لسيبويه»[3].

ومن أشهر تلاميذه غير سيبويه: "النضر بن شميل" (ت 203هـ) وغلب عليه اللغة[4] وكان عالما بفنون من العلم وكان صدوقا ثقة، وقد رويّ عنه الحديث وكان صاحب حديث وغريب، وشعر، وفقه، ومعرفة بأيّام النّاس[5].

وعليّ بن نصر الجهمضي" (ت 187هـ) وقد غلب على ابن نصر الحديث، [6]و"مؤرج بن عمر السدوسي" (ت 195هـ) كان عالما بالعربيّة، إماما في النّحويين، وكان هؤلاء ممّن كان

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص 245 ـ بتصرف ـ

(2) فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، إربد، الأردن، ط 1، 1990م، ص

(3) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 68

(4) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص 1262

(5) المصدر السابق، ص 61

(6) السيرافي، أخبار النحويين، ص 38

لهم الشرف في تلقّي العلم على يد إمام النّحويين الخليل قال الأخفش: «نفد من أصحاب الخليل في النّحو أربعة: سيبويه والنّظر بن شميل وعلي بن نصر ومؤرج السدوسي»[1].

4/1) مؤلفات الخليـل وآثـاره:

إنّ الطبيعة التأسيسية للخليل تعطي لنا صورة واضحة لمتوالية البناء العقلي عند العلماء العرب التي اعتمدت على بيان كنه الأشياء وميزات الظواهر بمسيرة من البحث والإستقصاء والتأويل، فما قدّمه لنا هذا العالم الجليل يعدّ موسوعة علميّة شاملة من المؤلفات التي تختزن الفكر وتعطي المعرفة، وتمكّن طلبـة العلـم مـن تلمس جماليات العلم اللّغوي وتذوّق الإيقاع الموسيقية، وقد تنوّعت مصنفاته بتنوّع ثقافته اللّغوية والنّحوية والمعجمية ذكرتها كتب التراجـم وأكّدتـها كتب الباحثين المحدثين،[2] وأنّ منـها مـا وصلنـا ومنها مـا ضـاع ولـم يصلنا، وأنّ مـن هـذه المؤلّفـات مـا هـي للخليل ومنها مـا هو منسوب إليه ومؤلفاته هي: كتاب «العروض»، كتاب «النّقط والشكل»، «كتاب النغم»، كتاب «الشواهد» كتاب «العوامل» وهو منحول عليه، كتاب «الإيقاع»، كتاب «الجمل»، كتاب «فائت العين»، كتاب «العين»، [3] وهذا الأخير قد اختلف الأئمة فيه، فمنهم من ينسبه إلى الخليل ومنهم من يحيل نسبته إليه. قال "أبو الطيّب اللّغوي": «ليس له، وإنّما هو اللّيث بن نصر بن سيار، وقيل عمل الخليل منه قطعة من أوّله إلى كتاب العين وكمله اللّيث لأنّ أوّله لا يناسب آخره»، وقال "ابن النديم": «لم يرو هذا الكتاب عن الخليل أحد ولا رُويَ في شيء من الأخبار أنه عمل هذا البتة »[4].

إن هذه المؤلفات وإن لم تصل وإن لم تصل إلينا كاملة، ولم نعرف محتوى بعضها إلاّ أنّ كلّ مؤلّف منها يكتنز بؤرة تشظّت منها مباحث الكتاب، «فالعين» ينهض على بؤرة

(1) السيرافي، أخبار النحويين، ص، 75

(2) محمد سالم سعد الله، المنظومة المعرفية للفراهيدي، دراسة نقدية، وحدة الدراسات العمانية في جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2006 م. ص 9

(3) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979، ج1، ص 559

(4) المصدر نفسه، ص 560

التقليب، والتبادل بين الحروف والمتوالية العددية بين الأبنية، وآراؤه في النّحو التي نقلها تلميذه سيبويه تنهض على السماع والقياس إثبات العامل والتعليل، وكتاب «الجمل» الذي لم يصل إلينا وتناقلت أخباره كتب التراجم –استخدم الخليل فيه الجملة بمعنى المجموعة أي تركيب العناصر اللّغوية لبناء نسق دلالي تؤثره الجملة وإذا صحّ ذلك فإنّه يعدّ كشفا حضاريا مهمّا جدّا سبق المعطيات الحديثة والدّرس اللّغوي الحديث في تحليل البنى المؤسّسة للجملة في اللّغات العالميّة، وكتاب «العروض» القائم على بؤرة الميزان الصرفي، وكتاب «العوامل» القائمة على إثبات العمل، وهذا فيما يخصّ مؤلفاته، أمّا الحديث عن ابتكاراته فهي كثيرة يمكن إيراد بعضها من خلال الحديث عمّا يأتي:

1) وضع أصول علم النّحو[1] دون أن يؤلّف فيه شيئا، فقد اكتفى بما أوحى إلى تلميذه سيبويه من علمه وفي هذا يقول "السيوطي" (ت 911 هـ) «[...] وهو الذّي بسط النّحو ومدّ أطنابه، وسبب علله، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه [...] ثم لم يرض أن يؤلّف فيه حرفا، أو يرسم منه رسما نزاهة بنفسه وترفّعا بقدره إذ كان قد تقدّم إلى القول عليه والتّأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدّمه تاليا، وعلى نظر من سبقه محتذيا، واكتفى في ذلك بأن أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقّنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته، فنقل سيبويه ذلك عنه، وتقلّده وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدّم قبله، كما امتنع على من تأخّر بعده»[2].

2) وضع أوّل معجم عربي واضح المعالم، منهجي، مرتّب قائم على أسس علمية في تبويب الكلمات، ومعرفة الدخيل منها إلى اللّغة العربية مصنفا إيّاها حسب مخارج الحروف وترتيبها في البناء الصرفي.

3) اكتشاف الإيقاعات التي نهض عليها الشّعر العربي، من خلال استقراء علمي منهجي للشعر العربي في العصر الجاهلي والأموي والعبّاسي، وقد أطلق عليها الخليل البحور الشعرية.

---

(1) محمد سالم سعد الله، المنظومة المعرفية للفراهيدي، دراسة نقدية، ص 11

(2) السيوطي، المزهر، شرحه وعلق حواشيه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ط3، د ت، ج1، ص 80،81

4) وضع الميزان الصرفي «فَ عَ لَ» الذي توزن به الكلمات، ويعرف من خلاله الزوائد واللّواحق الداخلة على الكلمة.

5) أطلق تسميّة الرفع والنصب والخفض على علامات الإعراب في الأسماء والأفعال وتسمية الضّم والفتح والكسر على علامات البناء في الأسماء والأفعال[1].

إذاً وممّا سبق يمكن القول بأنّ الفاعلية الإنتاجية للخليل كانت حركة دائبة لم تعرف التوقّف أبدا وهذه الحركة الدّائبة قد مهّدت الطريق لولادات معرفية مهمة جدّا في البناء الحضاري الإسلامي، فصنّف وقسّم وبوّب ورتّب وأظهر لنا خلاصة تفكيره الذي امتدّ نفعه إلى يومنا هذا، ولن يتوقّف إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

2) سيبويه عمر بن قنبر:

1/2) حياته: يُكنّ أبا بشر، واسمه عمر بن قنبر مولى بني الحارث، بن كعب بن عمرو بن علّة بن جلد بن مالك بن أُدَدَ، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح،[2] وقيل كان يكن أبا الحسين وأبا عثمان والأوّل أشبه وأثبت[3].

ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز يقال لها: البيضاء من عمل فارس ثم قدم البصرة ليكتب الحديث، فلزم حلقة حماد بن سلمة الذي كان يستملى عليه،[4]وقد كان سيبويه تلميذا ذكيّا، فطنا، مهذّبا معروفا بأخلاقه العاليّة وعلمه الواسع، إذ كثيرا ما كان يُلقّب بالنّحوي لبراعته فيه، يقول: "ابن عائشة": «كنّا نجلس مع سيبويه النّحوي في المسجد وكان شابّا جميلا نظيفا، قد تعلّق من كل علم بسبب وضرب فيه بسهم، مع حداثة سنه وبراعته في النّحو»،[5]فهو يعدّ من أكبر علماء النّحو وأشهرهم، وهو أوّل من بحث في النّحو بحثا منظما، وأوّل من ألّف فيه كتابا شاملا ولم يدع شيئا من علم النّحو إلا ضمّه[6].

(1) محمد سالم سعد الله، المنظومة المعرفية للفراهيدي – دراسة نقدية–، ص 11

(2) السيرافي، أخبار النحويين، ص 37

(3) القفطي، إنباه الروّاة، ص 349

(4) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 63

(5) المرجع نفسه، ص 64

(6) عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي الأعصر العباسية الأدب المحدث إلى آخر القرن الرابع الهجري، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1968م، ص 121

ولأنّ علمـه كـان يفـوق سنه كـان بعضهم يـراه مـن الجـن قال "ابن كيسان": «سهرت ليلة أدرس، قال ثم نمت فرأيت جماعـة من الجنّ يتذاكرون الفقـه والحديث والحساب والنّحـو والشّعر قال: فقلت لهم: أفيكم علماء، قالوا: نعم، قال فقلت: من هم في النّحو على من تميلون من النّحويين؟ قالوا: إلى سيبويه، قال أبو عمر فحدثت بها "أبا موسى" وكان يغبطه لحسن كان بينها، فقال لي: إنّما مالوا إليه لأنّ سيبويه من الجن»[1]، ولم تذكر كتب التراجم أنّه رحل إلى البادية في طلب اللّغة والسماع عن العرب الخلّص ومشافهتهم، غير أنّ ما يتردّد في كتابه مثل قوله: «سمعنا بعض العرب يقول» و«وسمعنا من العرب» و«سمعنا من العرب من يوثق بعربيته» يدلّ على أنّه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل شيخه الخليل[2].

وسرعان ما أخذ نجمه يتألّق لا في البصرة دار النّحو فحسب، بل أيضا في بغداد، فقد قدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة، وقيل كان وروده العراق قاصد يحي بن خالد فجمع بينه وبين الكسائي والأخفش فناظراه وخطّآه سألاه عنها وحاكماه إلى فصحاء الأعراب، وكانوا قد وفدوا على السلطان[...] فكلّم "الكسائي" "يحي بن خالد" فأجازه بعشرة آلاف درهم، فأخذها وعاد إلى البصرة، ومنها إلى فارس ومات بها[3]، وقد اختلف في تاريخ وفاته بين سنة سبع وسبعين ومائة كما جاء في أخبار النحويين[4]، وسنة تسع وسبعين ومائة كما جاء في الفهرست "لابن النديم"[5]، وسنة ثمانين ومـائة كما جاء فـي " إنبـاه الرواة " ولعلّها الأقـرب إلـى الحقيقة، وكانت وفاتـه أيـام الرشيد ، وقبره بشيراز قصبة فارس[6]، أمّا عمره فقد قال "أبو بكر بن الخطيب" ويقال أنّ "سيبويه" عاش اثنتين وثلاثين سنة، ويقال مات وقد نيف أربعين سنة[7].

(1) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 58

(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 58

(3) ابن النديم، الفهرست، ص 233

(4) السيرافي، أخبار النحويين، ص 37

(5) ابن النديم، الفهرست، ص 233

(6) القفطي، إنباه الروّاة، ج 2، ص 532

(7) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 60

2/2) شيوخه ومصادر ثقافته:

بدأ سيبويه دراسته العلميّة بالفقه والحديث، ثم تحوّل إلى دراسة اللّغة والنّحو، ولكنّه لم يقف في تعلّمه وأخذه العلم عن شيخه المفضل فحسب الذي كان يشير إليه دون أن يذكر اسمه ويكتفي بالقول «وسألته» أو هذا قوله «رحمه الله»[1]، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي لزمه وأخذ النّحو منه وتتلمذ له[2]، كما أخذ النّحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من النّاس مثل سيبويه وهو أعلم النّاس بالنّحو بعد الخليل[3]، بل تلقّى العلم أيضا على أيدي غيره من الأئمة والعلماء، سواء بالمشافهة في مجالسهم أو بالرواية عنهم بسند من سمع منهم فكانت بذلك ثقافته واسعة وحظيّ بمكانة مرموقة بين النّحاة واللّغويين وساد اسمه وعمّ كلّ مكان، وأهمّ شيوخه:

1) حماد بن سلمة بن دينار البصري (ت 167هـ): ولعلّه أوّل من أخذ عنه العلم، وكان مفتي البصرة، ولم يكن له في الفضل والدّين والنسك[4]، وحمّاد هو الذي دفع سيبويه إلى حدق النحو، بسبب تخطئته إيّاه في بعض المسائل النّحوية واللّغوية، فكان بذلك ممّن اشترك في صنع سيبويه النّحو[5].

2) الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد (ت 177هـ): أخذ عنه سيبويه اللّغة وشيئا من النّحو[6].

3) عيسى بن عمر الثقفي البصري (ت 149هـ): وقد أخذ عنه سيبويه شيئا من النّحو[7].

4) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب (ت 182هـ): وقد أكثر سيبويه النّقل عنه في كتابه

---

(1) أبو المحاسن المفصل بن محمد بن مسعد التنوخي المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم تح: عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، 1981م، ص 110

(2) القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص 346

(3) الزبيدي، مراتب النحويين، ص 65

(4) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 05

(5) القفطي، إنباه الرواة، ج1، ص 329

(6) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 9

(7) المرجع السابق، ص 346

وقد بلغ نقله نحو: 200 رواية[1].

5) أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ه): وكان ثقة مأمونا في رواية الحديث وقد أخذ عنه سيبويه اللّغة[2]، أمّا الذين روى عنهم سيبويه فهم:

1- أبو عمر بن العلاء (ت 154ه): ولم يأخذ عنه سيبويه إلاّ من طريق الرواية وقد روى عنه حوالي أربعة وأربعون نقلا فيما ذكر الأستاذ النجدي[3].

2- عبد الله بن زيد أبي إسحاق بن الحارث: مولى آل الحضرمي يروي له سيبويه عن طريق يونس بن حبيب أيضا وسئل عنه يونس فقال: « هو والنّحو سواء »[4] .

3- الرؤاسي (ت 187ه): وهو محمد بن الحسن بن أبي سارة سمي الرؤاسي لأنّه كان عظيم الرّأس وهو أوّل من وضع من الكوفيين النّحو[5]، وقد أخذ سيبويه عن هؤلاء الأعلام اللّغة والنّحو وكان يعرف بصدقه، وأمانته فيما ينقله عنهم[6]، قال: « المبرد » قال يونس بن حبيب وقد ذكر عنه سيبويه: « أظن هذا الغلام يكذب لا عن الخليل، فقيل له قد روى عنك أشياء، فانظر فيها فنظر فقال: صدق في جميع ما قال: هو قولي »[7].

كما ذكر أبو زيد النحوي: «كان سيبويه يأتي مجلسي، فإذا سمعته أو وجدته يقول: حدّثني الثّقة، أو من أثق به فأيّاي يعني »[8].

3/2) منـزلته العلمـيّة وطـلابه:

اشتهر سيبويه في زمانه وعرف ببراعته وحدقه في النّحو واللّغة فكان يجتهد فيما يسمعه ويرويه فقد كان علمه أبلغ من لسانه، قال "أحمد بن معاوية": «ذكر سيبويه النّحوي

(1) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 21

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12

(3) المصدر نفسه، ص 13

(4) المصدر نفسه، ص 14

(5) المصدر نفسه، ص 14

(6) السيرافي، أخبار النحويين البحريين، ص 37

(7) المصدر نفسه، ص 37

(8) أبي المحاسن المفصل، تاريخ العلماء النحويين، ص 98

عند أبي فقال: عمرو بن عثمان قد رأيته وكان حديث السن[...] وقد سمعته يتكلم ويناظر في النّحو وكان في لسانه حبسة ونظرت في كتابه فعلمه أبلغ من لسانه»[1] .

وقد روى بأنّه كان يغلب الأصمعي في مناظراته فيما يروي مروان عن عمر بن مرزوق يقول: «رأيت سيبويه والأصمعي يتناظران قال يونس بن حبيب: الحق مع سيبويه وقد غلب ذا ـ يعني الأصمعي ـ بلسانه»[2].

على الرّغم من المنزلة العلميّة الرّفيعة التي وصل إليها سيبويه في علم النّحو فإنّ تلاميذه كانوا قليلين فلا يكاد يعرف التاريخ منهم إلاّ ثلاثة وهم:

1- أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت 210هـ): أخذ عن سيبويه مع أنّه كان أسنّ منه[3]، وهو من تلاميذ سيبويه لكن مع ذلك يروي الزبيدي أنّ الأخفش كان يقول: « كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه علي، وهو يرى أنّي أعلم منه، وكان أعلم منّي وأنا اليوم أعلم منه»[4]، وهذا النّص يدلّ عن تواضع سيبويه وحرصه على المشاورة في العلم ويدلّنا أيضا أنّ الأخفش شهد مولد الكتاب[5].

2) قطرب أبو محمد بن المستنير البصري (ت 206هـ): كان ملازما لسيبويه وكان يلج إليه فإذا خرج رآه على بابه فقال: « ما أنت إلاّ قطرب ليل! »[6].

3) الناشي (ت 293هـ): قال أبو الطيّب اللّغوي: «وكان ممّن أخذ عن سيبويه والأخفش رجل يعرف بالناشي ووضع كتبا في النّحو، مات قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه فأخبرنا محمد بن يحي قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: لو خرج علم الناشي إلى النّاس لما

(1) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 64

(2) المصدر نفسه، ص 65

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 15

(4) الزبيدي، طبقات النحويين، االمرجع السابق، ص 64

(5) المصدر السابق، ص 16

(6) المصدر نفسه، ص 16

تقدمه أحد»[1].

ولعلّ قلّة هؤلاء التلاميذ ناجمة عمّا يذكرون من أنّه كانت في لسانه حبسة، ولعلّ تلك الحبسة على ما يبدو مبالغة في تصويرها هي التي دفعته إلى التأليف، وتنحت به مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر الذي بجانبه فضول القول فضول الفكر[2].

4/2) مؤلفـاته وآثــاره:

لم يترك سيبويه إلاّ مصنّفا واحدا وهو ما عرف باسم "الكتاب" أو كتاب سيبويه، وقبل الولوج إلى الحديث عن الكتاب والتعريف به، لابدّ أن نشير إلى اهتمام اللّغويين بالتأليف منذ القدم، فقد خلف لنا الأوائل من اللّغويين العرب تراثا نحويّا عملاقا يستحقّ الثناء والتقدير وذلك لما احتوى عليه من مجهودات ضخمة، وقد بدأ الاهتمام بالتأليف في العلوم اللّغوية كالنّحو والصّرف والعروض والمعاجم وسواها من المراحل الباكرة من الحياة الفكريّة عند العرب، لذلك فإنّ أوّل عمل علمي وصل إلينا في النّحو كان سنة 180هـ تاريخ وفاة اللّغوي الأشهر سيبويه صاحب "الكتاب" الذي طبقت شهرته الآفاق وسار لقب صاحبة مسير الشمس، والذي يلفت النظر أنّ البداية للتأليف في النّحو كانت ناضجة تماما، لذلك فإنّ من أتوا بعد سيبويه لم يستطيعوا التحرّر من أسره أو الفكاك من قيوده وهذا واضح من كثرة الأعمال العلمية التي دارت حول كتاب سيبويه وكتابه شرحا وتحليلا وتفسيرا، بل إنّ عالما كبيرا كأبي العباس المبرّد حين أراد التأليف في النّحو كان كتابه "المقتضب" يقترب كثيرا من كتاب سيبويه مع الاختلاف بعض الشيء في التنظيم والتبويب، لذلك يقول السيرافي: « وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علما عند النّحويين»[3].

1/2/4) التعريف بالكتاب:

لم يترك سيبويه إلاّ مصنّفا واحدا وكما ذكرنا سابقا الذي عرف باسم "الكتاب" فاختصّ به دون بقيّة المؤلّفات في عصره، ولا ريب في أنّه أُلف بعد وفاة الخليل ـ رحمه الله ـ إذ أنّ

(1) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 85

(2) المصدر السابق، ص 17

(3) محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، ص 6

المتفحّص لمخطوطات الكتاب يجد فيها كثرة التعقيب على قول الخليل بعبارة «رحمه الله» هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد رُوي عن نصر بن علي الجمهضي فيما يرويه عن أبيه قال: « قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه تعالى نُحيي علم الخليل »[1] فعمل كتابة الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به أحد بعده[2] .

يقول "بن النديم" قرأت بخط "أبي العباس ثعلب": «اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل»[3].

إذن عرف كتاب سيبويه من قديم الدّهر إلى يومنا هذا باسم "الكتاب" أو "كتاب سيبويه" ومن المقطوع به تاريخا أنّ سيبويه لم يسمّيه باسم معين على حين كان العلماء في دهره ومن قبل دهره يضعون لكتبهم أسماء كالجامع والإكمال لعيسى بن عمر والعين المنسوب للخليل، وقد يكون أعجل عن تسميته بأنّه احتضر شابا فلم يتمكن من معاودة النظر فيه واستتمامه فليست للكتاب مقدّمة وليست له خاتمة مع جلالة قدره وإحكام بناءه[4]، وعظمة أهميّته التي تتّضح في جوانب عدّة ففضلا عن كونه أوّل كتاب كامل في التّراث العربي ضمّ أبواب النّحو العربي ومسائله في أصولها وفروعها بما لم يترك مزيدا لمستزيد، فأهميّته ترجع أيضا إلى كونه –أي سيبويه– جمع ما تفرّق من أقوال من تقدّمه من العلماء كأبي الخطاب الأخفش والخليل ويونس وأبي زيد وعيسى بن عمر وأبي عمر بن العلاء وغيره في علمي النّحو والصّرف إذ كان النّحو في ذلك الحين يطلق عليه، واسمه يعمهما، وأكثرهم نقلا عن الخليل الذي كان لا يملّ لقاءه وأنابه في رواية الفن عنه فكان كتابه سجلاّ لآرائه[5]، التي تمثّلها تمثيلا غريبا عجيبا رائعا نافدا إلى ما لا يكاد يحصى من الآراء فإذا هو يسوّي من ذلك "الكتاب" آيته الكبرى وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به أن سمّوه "قرآن النّحو" وكأنّما

(1) سيبويه، الكتاب، ص25

(2) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 75

(3) ابن النديم، الفهرست، ص 233

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 24

(5) محمد الطنطاوي، نشأة النحووأشهر النحاة، ص 80، 81

أحسّوا فيه ضربا من الإعجاز لا لتسجيله فيه أصول النّحو وقواعده تسجيلا تاما فحسب بل أيضا لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا أتقنها فقها وعلما وتحليلا.

والمطّلع على كتاب سيبويه لا يجد اسمه واضحا صريحا[1]، ولكن هذا يرجع إلى كون هذه النصوص القديمة التي لا يعترض عليها العلماء تدلّ على أنّه روى عنه في كتابه وإن لم يصرح، قال أبو جعفر النحّاس سمعت أبا إسحاق يقول: «إذا قال سيبويه بعد قول الخليل وقال غيره فإنّما يعني نفسه لأنّه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه»[2].

ألّف سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل، قال أبو الطيّب اللّغوي: «سيبويه هو أعلم النّاس بالنّحو بعد الخليل وألّف كتابه [...] وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[3].

وكان سيبويه ينهج في الأخذ عن شيخه الخليل سبلا متعدّدة إذ يراه ينقل عنه الآراء نقلا مباشرا أحيانا وبالواسطة أحينا أخرى أو يصدر رواياته عن الخليل بقوله: «زعم الخليل» ويبدو أنّه بعبارة «الزعم» هذه إنّما يذكر بعض آرائه التي لا يوافق عليها إذ أنّ لفظة «زعم» تدلّ على القول المشكوك فيه[4] أو يروي عنه بقوله «سألته» وكانت عامّة في كتابه عنه وكلّما قال سيبويه «وسألته» وقال من غير أن يذكر قائله فهو للخليل كما نصّ السيرافي[5] وقد يرد قول الخليل وقد يأخذ به وقد يفضل قول يونس على قول شيخه الخليل وقد لا يفضل قول أحدهما على الآخر[6] فلم يكن سيبويه في كتابه جامعا لآراء السابقين فحسب بل كان له شخصيّة قويّة ظهرت في ابتداع بعض القواعد وفي ترتيب الكتاب وتبويبه واضعا كل شيء وما يتّصل به معه وحسن التعليل للقواعد وجودة الترجيح عند الخلاف واستخراج الفروع من

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 6

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 7

(3) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 65

(4) مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتبة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م، مادة [زعم]

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 11

(6) هادي نهر نحو الخليل من خلال الكتاب، دار اليازوي العلمية، عمان، الأردن، د ط، د ت، ص 6

القياس الذي امتلأ به الكتاب فكثيرا ما يقول: والقياس كذا أو والقياس يا أباه[1].

وبهذا كانت شخصيّة سيبويه في الكتاب لا تقلّ عن شخصية شيخه الخليل فلم يكن إمّعة منقادا للأهواء بل يعرض للآراء ويناقشها ويقيس الفروع على الأصول ليخرج من ذلك بما يستحقّ عليه الثناء[2].

2/2/4) آراء العلماء في كتاب "الكتاب":

يعتبر كتاب سيبويه موسوعة عربيّة تجمع المعارف اللّغوية في شتّى مواضيعها ولذلك حضيّ باهتمام المتقدّمين والمتأخّرين من العلماء فقد حكى أحمد أبو جعفر النحاس قال: «إنّ كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفرّاء التي كان يجلس عليها»[3]، وهذا يدلّ على أهميّته وقيمته لدى الفرّاء، وكان المبرّد إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: «هل ركبت البحر» تعظيما له واستصعابا لما فيه[4]، بل إنّ المازني(ت 249 هـ) لمّا قرأه واطّلع على كنوزه أيقن أنّه أحاط بالنّحو إحاطة السوار بالمعصم فقال: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النّحو بعد سيبويه فليستح»[5] ، أمّا الجاحظ (ت 255 هـ) فلم يجد أشرف من كتاب سيبويه لتقديمه كهدية إذ يقول: «أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك فكرت في شيء أهديه له فلم أجد شيئا أشرف من "كتاب سيبويه" فقلت له: أردت أن أهدي لك شيئا ففكرت فإذا كل شيء عندك فلم أرى أشرف من هذا الكتاب فقال: والله ما أهديت إليّ شيئا أحبّ إليّ منه»[6] .

ففي البحر عجائب مخلوقات الله وفيه كنوز ضخمة، كما أنّ في الكتاب عجائب الفكر الإنساني وكنوز المعرفة المختلفة في عصر الخليل وسيبويه، حتّى إنّ الناظر فيه ليندهش وهو يفاجأ بين الحين والحين بتكشّف جوانب جديدة لم يحسب لها حسابا، أمّا من نظر فيه

(1) محمد طنطاوي، نشأة النحو، وأشهر النحاة، ص 84

(2) عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ص 83

(3) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 71، 72

(4) ابن النديم، الفهرست، ص 234

(5) المصدر نفسه، ص 234

(6) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 57

في حال استعجال من أمره فسيرتد حسيرا دون أن يحاط بشيء، فهو قمّة في الشمول شيء بجوانب علم النّحو والإحاطة بأجزاء هذا الفنّ[1].

إذن فكتاب سيبويه يمثّل النّحو في شبابه الزاهر، ونحن نقصر في حقّه إذا ما اعتبرناه كتابا في النّحو فقط فهو يضمّ كلّ ما له علاقة باللّغة وخباياها من صرف وفقه وأصوات وشعر وعروض غيرها لذلك فالجاحظ يرى بأنّ كتاب سيبويه، لم يكتب الناس في النّحو كتابا مثله وجميع كتب النّاس عليه عيال وكان يقال بالبصرة قرأ فلان "الكتاب" فيعلم أنّه كتاب سيبويه[2]، وقرئ نصف الكتاب فلا شكّ أنّه كتاب سيبويه[3].

3/4/2) إيجابيات وسلبيات الكتاب:

يعدّ كتاب سيبويه أوّل كتاب كامل في نحو العربيّة، فقد ضمّنه مؤلفه سيبويه قوانين لغة العرب التي استقاها من لغتهم وضمّنه الأبنية التي يستعملونها في هذه اللّغة وموضوعات صرفيّة أخرى كالتصغير والنسب، وتضمّن الكتاب أيضا دراسات صوتية لغويّة كالإدغام، والإمالة، والإعلام، والإبدال، فكان بذلك جامعا موضوعات علم اللّغة كلّها: النّحو والصّرف، والأصوات، وكان علامة مضيئة في حركة التأليف اللّغوي[4].

فعلى الرغم من أنّ سيبويه مات قبل أن يرى كتابه النّور إلاّ أنّ كتابه هذا بلغ القمة فيما وصلت إليه الدّراسات النّحوية، إذ لا نجد بين أيدينا كتابا يعلّم النّحو، ويشرح القاعدة ويعلّلها حتى جاء سيبويه تلميذ الخليل وطلع علينا بكتابه الرائع، الذي جمع فيه النّحو مقسّما إلى أبواب وذكر في كل منها أحكامه المؤيّدة بالعلل، فكان كتاب نحو، وقياس، وعلّة، يعلم

(1) عوض محمد القوزي المصطلح النحوي، نشأته، وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981، ص 80

(2) القفطي، إنباه الرواة، ص 351

(3) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 57

(4) أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّء التميمي النحوي، الانتصار لسيبويه على المبرد، تح: زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م، ص 5

طريق القياس وأسلوب التعليل، كما يعلم الحكم النحوي[1].

وحين ظهر الكتاب لأوّل مرّة بهر عقول العلماء الذين قرؤوه ونظروا فيه، فقال محمد بن يزيد: « لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه وذلك أنّ الكتب المصنفة في العلوم مضطرّة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»[2]، فهو شامل وافي لكلّ ما يتطلّبه باحث اللّغة من معرفة بالنّحو والقياس والاستقراء والاشتقاق والعلل وغيرها.

والنّحو في الكتاب يمثّل أوّل خطوة صحيحة في دراسة النّحو باعتباره علما يقوم على أصول وقواعد معيّنة، مستضيئا بمناهج القياس والاستقراء دون الوقوف عند المفهوم الجزئي المحدود لبعض مسائل النّحو مثلما كان عليه الحال عند السابقين، كما لم يقف عند حدّ الكلمة ليعرف إعرابها وبناءها فحسب كما آل درس النّحو عند كثير من المتأخرين وإنّما يتناول النّحو في الكتاب بنية الكلمة واشتقاقها وحركتها مفردة ومركّبة دون إغفال الدلالة المعنوية لها[3].

كما نجد فيه من آراء النّحويين المتقدّمين الشيء الكثير، فالكتاب يعدّ أوّل أثر مدوّن وصل إلينا في النّحو العربي، ضمّ جهود نحاتنا المتقدّمين قبل سيبويه، وقد عرض لهم سيبويه في كتابه موضحا لآرائهم وتعليماتهم وتوجيهاتهم [4]، فاحتلّ بذلك مكانة مرموقة بين الكتب التي دوّنت في زمانه وبعد زمانه، وقد عدّ "صاعد بن أحمد الحياني" الكتاب أحد ثلاثة كتب قال عنها: «لا أعرف كتابا ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاث كتب.... الثالث كتاب سيبويه البصري

(1) مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ص 60 ـ بتصرف ـ

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 5

(3) مازن المبارك، النحو العربي، ص 59، 60

(4) شعبان عوض، محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بنغاري، ط1، 1999 ص123

النّحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشدّ عنه من أصول فنه بشيء إلاّ ما لا خطر له»[1]، لذا فلا غرابة أن يثير الكتاب اهتمام معاصريه، والذين جاؤوا في العصور التي تلت عصره ويتدافع لقراءته خصومه قبل مناصريه، فإذا كان الكتاب قد تخرق في كم "المازني" بضع عشرة مرّة[2]، فإن "الكسائي" قرأه سرًّا على "الأخفش" ووهب له، فالأخفش حمل الكتاب عن سيبويه وأذاعه بين النّاس، ويقال أنّ الأخفش لما رأى أنّ كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه، وأنّه جامع لأصول النّحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان، فيقال: "إنّ أبا عمر الجرمي قد همَّ أن يدعّي الكتاب لنفسه فقال للمازني كيف السبيل إلى إظهار الكتاب، ومنع الأخفش من ادّعائه؟ فقال له: أن تقرأه عليه، فإذا قرأته عليه أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه قبل يمكنه أن يدعيه، وكان "أبو عمر الجرمي" ميسّرا والمازني معسّرا، فلم يمكّنا أبا الحسن أن يدعيّ الكتاب و أظهرا أنّه لسيبويه[3]، بل وقد كان محسود كلّ من فهمه واحتواه، فقد أثر أن أبا علي الفارسي كان متّقدَ الغيظ على أبي سعيد السيرافي حسدا له إذ كيف تمّ له تفسير كتاب سيبويه من أوّله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده واعتبره معاصروه فضلا من الله يؤتيه من يشاء.

وبهذا يمكن القول أنّ الكتاب قد بلغ القمّة فيما وصلت إليه الدّراسات النّحوية في أواخر القرن الثاني للهجرة بعد أن صنع فيه مؤلفه أعظم ما يصنع عالم لموضوعه، فأقبل عليه الباحثون بعده على دراسته وشرحه، وشرح شواهده، والتعجّب والاستدراك عليه منتصرين له، مدافعين عن صاحبه[4].

هذه بعض إيجابيات الكتاب وما هي إلاّ غيض من فيض، ومثلما حظيّ الكتاب بإعجاب العلماء وثنائهم، وكان له ما كان من إيجابيات فقد كان لدى علماء آخرين لا يخلوا من النّقص، فراحوا يشكون فيه ويخطّئونه ويعلّقون عليه موافقين سيبويه تارة ومخالفين له تارة

(1) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 179

(2) أبو الطيب، مراتب النحويين، ص 120

(3) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 108

(4) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، تح: محمد عبد المطلب البكاء دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 2000م، ص 5 ، 6 ـ بتصرف ـ

أخرى، ومن الذين خطّأوه نجد " أبو العباس المبرد" (ت 286هـ) الذي جمع تعليقات العلماء الذين غلّطوا سيبويه في الكتاب وأضاف إليها تعليقات أخرى رآها هو عليه ورتبها في كتاب سمّاه "مسائل الغلط، إلاّ أنّه فيما بعد تراجع عمّا قاله ولعلّه أحس بالجرح فيما سبق منه من تعقب على سيبويه فأراد الاعتذار[1]، قال ابن جنّي حدّثني "أبو علي" عن "أبي بكر" أنّ أبا العباس كان يعتذر من سيبويه ويقول: «هذا شيء كنّا رأيناه في أيّام الحداثة، فأمّا الآن فلا»[2].

كما نجد أنّ الكتاب لم يتوفّر على مقدّمة، وخاتمة رغم جلالة قدره وعلوّ شأنه، إلاّ أنّه هناك من لا يعدّها نقصا في الكتاب، لأنّ سيبويه ـ رحمه الله ـ قد أعجل عن تسميّته فقد توفيّ شابًّا ولم يتمكّن من معاودة النّظر فيه واستمامه[3].

كما نجد أيضا أنّ مصطلحات الكتاب تخلوا من الإيجاز الذي هو صفة أساسيّة في المصطلح إذ نجد في الكتاب: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المفعول المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا" فمع أنّ سيبويه استخدم هنا عدة مصطلحات كالفعل والفاعل والفعل المضارع، أو المفعول والنكرة والتنوين، محاولا بذلك تقريب المفهوم للدارس، فإنه لم يدع مصطلحا مختصرا دالا على ما أراد التعبير عنه تحت هذا الباب[4].

إلا أنه يمكن القول أنّه إذا كان من أبرز شروط المصطلحات في العصر الحديث أن تكون موجزة وسهلة النطق وواضحة، فإن الكتاب قد ألف في زمان كان أهله يألفون مثل ألفاظه و مصطلحاته فكان سهلا عليهم، ضف إلى ذلك أن سيبويه فرق بين مصطلحات متقاربة جدّا لدرجة يمكن في بدايات العمل النّحوي أن يستغنى بأحد المصطلحين عن

(1) أبو العباس أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص 5، 6 ـ بتصرف ـ

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 206

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 24

(4) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2003م ص 39، 40

الآخر، وذلك عند معالجته لأحوال أواخر الكلم[1]، إذ يقول: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية و هي تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجرّ والرّفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف[2].

من كل ما سبق نخلص إلى أنّه لا يخلوا كتاب من إيجابيات وسلبيات، وكتاب سيبويه وإن سجّلت عليه بعض النقائص إلاّ أنّ فيه من المحاسن ما لا يعدّ ولا يحصى فيكفي أنّه أوّل كتاب نحوي كامل ظهر للناس.

(1) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 41

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13

الفصل الثاني

المبحث الأول: الآراء النحوية للخليل بن أحمد التي وافقه فيها سيبويه:

1) الأسماء.

1/1) الأعلام الخاصة.

2/1) أسماء الإشارة.

3/1) الأسماء الموصولة.

4/1) كنايات العدد.

2) المنصوبات:

1/2) المفاعيل (المفعول به، المفعول المطلق).

2/2) المشبه بالمفعول (التمييز و الحال).

3) التوابع:

1/3) النعت.

4) الأساليب النحوية:

1/4) النداء.

2/4) شعب النداء.

3/4 توابع النداء.

اتّفق الخليل وسيبويه على أفكار وقضايا كثيرة نجدها في كتاب "الكتاب"، حيث كان الخليل هو الشيخ المؤثّر، وكان سيبويه هو المريد الحاذق، فقد كانا يتعاملان مع السليقة العربيّة بوعي ويحلّلان اللّغة من داخلها، ويترسمان منطق العرب وما يؤثّرونه فتأتي آراؤهما انعكاسا لذوق، وتفكير عربي وهذه الآراء يمكننا صياغتها فيما يلي:

1) الأسماء:

لم ينقل سيبويه للخليل رأيّا في حدّ الاسم لأنّ سيبويه نفسه لم يحدّه بل اكتفى بأن مثّل له بقوله: « فالاسم رجل وفرس »[1]، قال السيرافي: « وأمّا الاسم فإنّ سيبويه لم يحدّه بحدّ ينفصل به عن غيره وينماز من الفعل والحرف وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره فقال: الاسم رجل وفرس، وإنّما اختار هذا لأنّه أخفّ الأسماء »[2]، وقد حاول النّحاة من بعده أن يضعوا له حدّا فذكروا حدودا كثيرة تنيف عن سبعين حدّا بإحصاء ابن الأنباري إلاّ أنّه هناك من قال: لا حدَّ له ولهذا لم يحدّه سيبويه، وإنّما اكتفى فيه بالمثال[3] ، وقد نقل الزجّاجي عن أصحاب سيبويه قولهم:« ترك تحديده ظنّا منه أنّه غير مشكل»[4].

ويمكن القول أنّه لم يكن في حاجة إلى أن يزيد لمّا فرغ فيه الخليل، واستنبط من أحوال الاسم معرفة ونكرة، ما ينصرف وما لا ينصرف، مفردا كان أو مثنى، كما تحدّث في أصل تأسيسه أنه من السمو وألف الاسم زائدة[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص12

(2) أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2008،ص14

(3) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص10

(4) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص49.

(5) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخروني و إبراهيم السمرائي،د ط، د ت،ص318، ـ بتصرف ـ

ومن الأسماء نجد:

1/1) الأعـــلام الخاصة: إنّ العلم الخاص هو ما دلّ على فرد معين، بجوهره ومادّته [1] أي أنّ كلّ لفظ يذكر ويراد لفظه، فهو علم من قبيل أعلام الأشخاص.

نقل سيبويه عن الخليل في هذا الموضع سبب امتناع العرب من إدخال الألف واللّام على العلم من نحو قولك « زيدٍ و عمرٍ» لأنّهم عندما أطلقوا زيداً مثلا على شخص في جماعة فإنّهم لم يقصدوا حين ذكره كّل واحدة من جماعته وإنّما جعلوه مسماً خاصا به.

جاء في الكتاب:« وزعم الخليل –رحمه الله– أنّه إنّما منعهم أن يدخلوا في هذه الألف واللاّم أنّهم لم يجعلوا الرجل الذي سُمَّى بزيد من أمّة كلّ واحد منها يلزمه هذا الاسم ولكنّهم جعلوه سُمي به خاصّا»[2]، أي أنّ اسم العلم إنّما وضع لإبانة شخص من سائر الشخوص و ليس فيه دلالة وجود معنى ذلك الاسم في الشخص الذي سمي به.

وجاء في الكتاب أيضا: « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ الذين قالوا: الحارث والحسن، والعبّاس إنّما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشّيء بعينه، وقد قال حارث وعباس فهو يجري مجرى زيد»[3] .

أمّا قول العرب الحارث والحسن والعباس فهو من باب التفاؤل بهذه الأسماء، قال الأعلم:« فأمّا الحسن والحارث والعباس، فمذهب العرب في هذه الأسماء وما جرى مجراها أن يجعلوها لأولادهم وسائر من يسمّونه بها تفاؤلا وترحيبا أن يكون كذلك فالحارث معناه الكاسب الذي يحرث لدنياه، العباس الذي يعبس في الحرب لتجربته ومعرفته بشدّتها، فسمّوا بنحو هذا لأنّهم أعدّوا له كما يقال الأضحية والذبيحة لمّا أعد لذلك» [4].

(1) ابو البقاء الكفوي، الكليات، ص 306

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص101

(3) المرجع نفسه، ص101

(4) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه و تبيين الخفي من لفظه و شرح أبياته و غريبه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص355 ـ بتصرف ـ

2/1) أسماء الإشارة:

إنّ ما جعل سيبويه يعدّ أسماء الإشارة أسماء، أنه إذا أمكن لأية وحدة لغوية أن تَحُلَّ في جملة واحدة، أو في سياق لغوي واحد على الأقل محلّ "أصل" الأسماء، و تقوم بوظيفته عدت في الأسماء[1]، وليس افتراض " أصل" للأسماء من " سيبويه " ببعيد فهو يعد النكرة أصلا للمعرفة والتذكير أصلا للتأنيث و الواحد أصلا للجميع[2].

وقد استعمل البصريون لاسم الإشارة ثلاثة مصطلحات هي:

1/2/1) اسم الإشارة: « وهو ما وضع المشار إليه أي: لمعنى يشار إشارة حسيّة بالجوارح والأعضاء»[3].

أي أنّه إذا لم تقترن الإشارة بشيء كأحد الأعضاء الحسيّة فلا تكون إشارة أو معرفة لأنّ الإشارة هي حقيقة في الإشارة الحسيّة فلا يرد ضمير الغائب وغيره، ومن هنا جاء قول "العيني" في تعريفه:« هو اسم تصحبه الإشارة الحسية ، وهي التي بأحد الأعضاء»[4].

2/2/1)الاسم المبهم: وهو عند "سيبويه"، جاء في الكتاب قوله:« أمّا الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانِك، وتانِك، وأولئك وما أشبه ذلك» [5].

و تسمية "سيبويه" أسماء الإشارة بالمبهمات، راجع لكونها لا تتعرف إلا بالإشارة إلى الشيء دون سائر أمته.

---

(1) محمد أحمد نحلد، في المصطلح النحوي الاسم و الصفة في النحو العربي و الدراسات الأوربية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د.ط ، د. ت، ص16، 17

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص22 ــ بتصرف ــ

(3) محمد علي التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تح: علي دحرج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996 م ص249

(4) العيني، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، د ط، د ت ص227

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص5

2/2/1) الأسماء غير المتمكنة: وقد حمل "المبرّد" اسم الإشارة على الأسماء غير المتمكّنة قال:« اعلم أنّهم قالوا: ذا عبد الله، وهذا عبد الله، وقالوا في التهجي: باء، وتاء، وراء ليدلّوا على أنّها أسماء»[1] .

ويتّضح لنا من كلّ هذا أنّ مصطلح اسم الإشارة هو أكثر وضوحا من المصطلحين الآخرين، إذ أنّه يدلّ على معنى الإشارة دلالة مباشرة، في حين أنّهما لا يدلاّن على هذا المعنى كما أنّ مصطلح المبهم لا يحدّد ماهيَّة هذا المبهم هل هو اسم إشارة أم اسم موصول، والخليل ـ رحمه الله ـ لم يضع حدا لاسم الإشارة، ولكنّه ذهب إلى أن (الهاء) في: هذه وهذي، وهذا، هي للتنبيه، كما ذكر سيبويه ذلك في الكتاب[2]، والدّليل على أنّ « ها » للتنبيه هو إمكانية الفصل بينها وبين « ذا » قال سيبويه :« وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ « ها » هنا هي مع « ذا » إذا قلت هذا، وإنّما أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين "ها" و" ذا " وأرادواّ أن يقولوا أنا هذا، وهذا أنا فقدَّموا « ها » وصارت « أنا » بينهما»[3] .

مثل ما قال الخليل – رحمه الله – في هذا قول الشاعر:[4]

و نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت: هذا الها ها و ذاليا.

و كأنّه أراد أن يقول: و هذا لي، فصيَّر الواو بين« ها » و « ذا ».

فالشّاعر في البيت قد فصل بين « ها » و « ذا » بحرف العطف[5]، والتقدير وهذا لي كما قالوا: وهذا أنا.

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص5 ـ بتصرف ـ

(2) سيبويه، الكتاب، ج2،ص354 ـ بتصرف ـ

(3) المصدر نفسه، ص 354

(4) المصدر نفسه، ص 354

5) شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، ط2، ص209 ـ بتصرف ـ

وقد تكون « ها » في ها أنت ذا غير مقدّمة ولكنّها تكون للتنبيه بمنزلتها[1] ، في هذا ودليل ذلك قوله تعالى:« ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ ۖ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ۚ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ۚ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ » [سورة محمد/ الآية: 38].

و"الهاء" في الآية الكريمة جاءت للتنبيه، فالله سبحانه وتعالى ينبّه عباده، ويدعوهم إلى ضرورة الإنفاق في سبيله.

وما قال به الخليل هو ما ذهبت إليه العرب قال سيبويه « زعم أبو الخطاب أنّ العرب الموثوق بهم يقولون:" أنا هذا" و 'هذا أنا"»[2]، والدّليل على صدق ما قاله أبو الخطاب قول يونس:« العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله« هذا أنت» أن يعرِّفَه نفسه كأنه يريد أن يُعْلِمَهُ أنه ليس غيره»[3]، أي أنّك بعبارة « هذا أنت » كأنّك تريد أن تعلم غيرك أنّه ليس غيره، وأنت بقولك «هذا أنا» أو« ها أنا ذا » على رأي الخليل تعلّمه أنّك لست غيرك.

3/1) الأسماء الموصولة:

الموصول هو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه[4] وهو ضربان: موصول حرفي وموصول اسمي، فالموصول الحرفي هو ما أوّل مع صلته بمصدر، وهو (أن) وتوصل بفعل متصرّف[5] والضّرب الثّاني وهو الموصول الاسمي، هو كل اسم افتقر إلى الوصل بجملةٍ خبريةٍ أو ظرفٍ أو جارٍ أو مجرورٍ تامَّيْن أو وصف صريح إلى عائد[6].

---

(1) شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، ط2، ص209 ــ بتصرف ــ

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص354

(3) المصدر نفسه، ص355

(4) يحي عطية عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، ط 1 2002م، ص237

(5) جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص263

(6) العيني، حاشية الصبان، ص237

إذاً فالاسم الموصول هو ما افتقر إلى عائد أو وصل، وعليه عرفه ابن مالك بقوله: «الموصول هو من الأسماء ما افتقر إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤوّلة، غير طلبيّة أو إنشائية »[1].

ولهذا سميّ الموصول موصولا لأنّه يحتاج دوما إلى صلة وعائد ولا يُعرَف المقصود به إلاّ بالصلة.

والأسماء الموصولة هي: الذي والتي، وتثنيّتهما في الرفع: اللّذان واللّتان، وفي الجرّ والنّصب: اللّذين واللّتين، وجمع الذي: الذين بالياء في كلّ حال والألى، وجمع التي: اللاّتي واللاّئي، وجمع التي، اللاّتي: اللّواتي، ومن وما، وأي، والألف واللاّم في معنى الذي والتي وتثنيّتهما: وجمعهما (والالي بمعنى الذين)[2] .

أي أنّ من وما ونظيرها من الأسماء المنقوصة تكون بمنزلة الذي والتي الموصولتين وهما عند سيبويه تكونان بمنزلة الذي في المعرفة إذ بنيتا على ما قبلهما و كانتا بمنزلته في الاحتياج إلى الحشو أي إلى الصلة وذلك قولك: وهذا من أعرف منطلقا وهذا من لا أعرف منطلقا، أي هذا الذي قد علمت أنّي لا أعرفه منطلقا، وهذا ما عندي مهينا، فعبارة «أعرف» و« لا أعرف »، و« عندي » صلة أو حشو على حدّ تسمية سيبويه، جيء به لتتميم الكلام فيصيران بذلك اسما كما كان الذي لا يتمّ إلا بحشوه[3] .

ويرى الخليل أنّهما يصيران نكرتين، ولذلك وجب نعتهما، جاء في الكتاب:« قال الخليل ـ رحمه الله ـ إن شئت جعلت من بمنزلة إنسان، وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين ويصير منطلقُ صفةً لمن ومهين صفة لما، وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري:[4]

(1) جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو، ط1، 1319هـ، ص12 ـ بتصرف ـ

(2) أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مُعلي، دار مجدلاوي، عمان، د ط، 1988م،ص126

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص105 ـ بتصرف ـ

(4) المصدر نفسه، ص 105

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبُّ النبيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا»

« فغير » هنا على رأي الخليل جاءت نعتا ل« من » باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفا لازمًا يكون لها كالصّلة للموصول، هذا بالنّسبة ل«من» أمّا «ما» فقد استشهد بقوله تعالى:« ﴿ وَ قَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ » [سورة ق/ الآية 23]، ورفعه على وجهين عند سيبويه أحدهما على " شيء لدي عتيد " بحيث تكون " ما " نكرة مبهمة صفة فيها لازمة لزوم الصلة[1]، والثّاني جعله بمنزلة الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [سورة هود / الآية 72]، على قراءة رفع الشيخ، وعلى هذا يكون رفع ما من أربعة أوجه: الوجهان الأوّلان كما سبق ذكرهما الوجهان الآخران أحدهما: أن تجعل "ما" معطوفة على هذا عطف بيان، كأنّك تقول: "ما الذي عتيد" والثّاني: أن يكون"عتيد" بدل من "ما" فيكون تقديره " هذا عتيد" وتأويله "هذا ما الذي شيء عتيد" فتبدّل شيء بدل من "ما" ثم تحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه[2].

ومن آراء الخليل في "ما" التي تكون نكرة: قال سيبويه: « زعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّه سمع من العرب رجلا يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا فالوصف بمنزلة الحشو [المحشو] لأنّه يحسن بما بعده كما أنّ الحشو [المحشو] إنما يتمّ ما بعده» [3].

وما يقوي كون "من " نكرة قول عمرو بن قميئة: [4]

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوادَنَا رُحْنَ على بغضائه و اغْتَدَيْنَ

وبمّا أنّ " رُبَّ " لا يكون ما بعدها إلا نكرة فدخولها على " من " دليل على قابليتها للتنكير لأنّ "رُبَّ" لا تدخل إلاّ على النكرة فالجملة بعد "من" صفة لها.

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص105

(2) المصدر نفسه ، ص83 ـ بتصرف ـ

(3) المصدر نفسه ، ص 108

(4) المصدر نفسه ، ص108

4/1) كنايات العدد:

من كنايات العدد نجد " كم " وعرّفها الخليل بقوله: " كم " مركّبة من « كاف التشبيه ضمت إلى " ما " ثم قصرت " ما " فأسكنت الميم » [1]، وهي عنده على نوعين الأوّل أنّها "حرف مسألة عن عدد"، والثّاني أنّها تكون خبرا بمعنى "رب" فلا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه "ربّ" [2]، وهي تأتي مبنية لا معربة فتبنى على الجر لأنّها نقيضة "ربّ" و "ربّ" معربة أمّا بناؤها في الاستفهام إنّما يعود لتضمّنها معنى حرف الاستفهام [3].

ويفهم من هذا كلّه أنّ " كم " تنقسم إلى موضعين استفهامية بمعنى "عدد"، وخبرية بمعنى " كثير "، وهي في الأصل معربة ومجيئها مبنية في الاستفهام إنّما راجع لما تحمله من معنى حرف الاستفهام.

وفي هذا يقول سيبويه: « واعلم أنّ لكم موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين، والآخر: الخبر ومعناها معنى ربّ وهي تكون في الموضعين اسما وفاعلا ومفعولا وظرفا »[4] ، إذاً " كم " تنقسم إلى قسمين هما:

1/4/1) كم الاستفهامية: هي اسم استفهام مبهم، يحتاج إلى ما يوضح إبهامه ولذلك يأتي بعدها تمييز مفرد منصوب[5] .

وكم في الاستفهام إذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته، ولا محمولا على ما حمل عليه، وذلك "عشرون" وما أشبههما نحو ثلاثين وأربعين وإذا قال لك "رجلٌ" كم لك، فقد سألك عن العدد، لأنّ "كم" إنّما هي مسألة عن عدد هاهنا، فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء، ممّا هي أسماء

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج5، ص 286

(2) المصدر نفسه، ص 286 ـ بتصرف ـ

(3) أبو الحسن محمد بن عبد الله، العلل في النحو، تح: نها مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2001 ص 252

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص

(5) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص 77

لعدةٍ، أمّا إذا قيل لك كم غِلْمَانًا لك فهو غير جائز في مذهب سيبويه والخليل ويونس بل يجوز القول: كم لك غِلْمَانًا؟

قال سيبويه:« ولم يُجِزْ يونس والخليل – رحمهما الله – كم غلمانا لك لأنّك لا تقول عشرون ثيابا لك إلاّ على وجه مائة بيضا. وعليك راقو دُخلاً فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غِلمانًا، ويقبح أن تقول كم غِلمانًا لك، لأنّه قبيح أن تقول: عبد الله قائما فيها كما قُبِّح أن تقول قائما فيها زيد [...] »[1].

إذاً فيونس والخليل وتابعهما سيبويه لا يجيزون قولك كم غلمانا لك بنصب (غلمانا) على التمييز لأنّ كم في الاستفهام لا يميّز إلاّ بواحد كعشرين، « وكم تعمل في كل شيء حُسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم، لأنّ عشرين عدد منون، وكذلك كم هو منون عندهم»[2]، وإن نصبتها على الحال لم يجز لأنّ العامل "لك" وهي مؤخرة، قال السيرافي:« أمّا إن قدمت (لك) جاز كما يجوز عبد الله فيها قائما وتقديره كم مماليك في حال ما هم غلمان؟ كما تقول: لك مائة بيضا، أي في حال ما هي بيض »[3]،

قال سيبويه: « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّه يجوز أن تقول: كم غلاما لك ذاهب؟ تجعل لك صفة للغلام، وذاهبًا خبرًا لِكَمْ»[4]، أي أنّه يجوز لك أن تقول كم غلاما لك ذاهب إذا جعلت ذاهبا خبرا لِكَمْ وأن تقول: كم منكم شاهدٌ على فلان إذا جعلت شاهدًا خبرًا لِكَمْ.

وقال سيبويه:« وسألته عن قوله: " على كم جدعٌ بيتك مبنيٌّ؟ فقال: القيّاس النصب وهو قول عامّة النّاس، فأمّا الذين جروا فإنّهم أرادوا معنى مِنْ، ولكنّهم حذفوها هاهنا تخفيفا على اللّسان، وصارت عوضا منها»[5] .

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 159
(2) المصدر نفسه، ص 157
(3) المصدر نفسه، ص 160
(4) المصدر نفسه، ص 169
(5) المصدر نفسه، ص 160

أي أنّ القياس عند الخليل هو النصب فكم تنصب ما بعدها على التمييز، أمّا الذين جروا فعلى تقدير "من" المحذوفة للتخفيف، فمن خفض بها في الاستفهام فعلى وجهين: أن يكون قد حذف التنوين، ولم يجعلها كخمسة عشر بل جعلها بمنزلة العدد الذي لا ينون والوجه الآخر: أن يكون الخبر بتقدير "من" لكثرة استعمالهم إيّاها في هذا الموضع وإنّما نصب بها في الخبر وقدر التنوين فيها وجعلها بمنزلة المستفهم بها[1] .

أمّا الزجاج (فقد خطّأَ تقدير "من" هنا لامتناع حذف حرف الإضافة وعليه أبو على الفارسي وبعض الكوفيين، وفيه حمل (كم) الاستفهامية على (كم) الخبرية، وما ذكره المبرّد يدلّ على جوازه في نحو " كم من رجل قد رأيته؟ " لأنّ "من" تدخل على ما وقع عليه الاستفهام توكيدا وإعلاما أنّه واحد في معنى الجميع نحو " هل أتاك من احد " بل جعل دخول " من " على تمييز " كم " الاستفهامية هو الأصل ثمّ حملت عليه الخبرية[2] .

2/4/1) كم الخبرية: هي اسم استفهام بمعنى "كثير"[3] .

قال سيبويه:« واعلم أنّ كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام غير منوّن يجرّ ما بعده إذا أسقط التنوين وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فيجر الدرهم لأنّ التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رُب وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب »[4].

أي أنّ "كم" في الخبر صارت بمنزلة اسم غير منوّن لأنّهم في الاستفهام جعلوها مثل عشرين وما أشبهها وجعلوها في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة تجرّ ما بعدها ولا تنصبه، إلاّ أنّ من العرب من ينصبون بها كأنّها اسم منوّن كما أنّ "كم" في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه رُب لأنّ المعنى واحد والفرق فقط يكمن في كون "كم" اسم و رُب ليس اسم بمنزلة مِنْ والدّليل عليه أنّ العرب تقول:" كم رجل أفضل منك" تجعله خبر "كم" [5] .

---

(1) مها مازن مبارك، العلل النحوية، ص253 ــ بتصرف ــ

(2) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، ج 4، ص 129

(3) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، د ت، ج4، ص 265

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 161

(5) المصدر نفسه، ص 161

قال سيبويه:« اعلم أنّ ناسا من العرب يُعْمِلُونها فيما بعدها في الخبر كما يُعْمِلُونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنّها اسم "منوّن" ويجيز الخليل وتبعه سيبويه في ذلك جواز الفصل بين "كم" وبين الاسم على لغة هؤلاء الذين يجعلونها بمنزلة اسم منوّن»[1] .

قال سيبويه:« وقال – يعني الخليل– إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغنِ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منوّن، لأنّه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنّهما كلمة واحدة، والاسم المنوّن يفصل بينه وبين الذي يصل فيه، تقول:هذا ضاربٌ بك زيدًا، ولا تقول،: هذا ضاربٌ بكَ زيدٍ قال زهير: **تؤُمُّ سنانًا و كَمْ دُونَه من الأرض مُحْدَوْدِبًا غارُها** »[2]

فقد فصل في هذا البيت بين "كم" و تمييزها "محدودبا" لقبح الفصل بين الجار والمجرور.

نخلص من كلّ ما سبق إلى أنّ "كم" تكون على وجهين استفهامية بمعنى أيّ عدد، وخبرية تستعمل بمعنى كثير، ومها تشتركان في خمسة أمور هي: كونهما كنايتين عن عدد مجهول والمقدار والبناء، لزوم التصدر، الاحتياج للتمييز، كما تفترقان في خمسة أمور هي:

أولا: أن "كم" الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد نحو كم عبدا ملكت وتميز البرية بمجرور مفرد أو مجموع نحو كم رجالٍ جاؤوك.

ثـانياً: أنّ الخبرة تختصّ بالماضي والاستفهامية لا تختصّ به.

ثـالثـاً: أنّ المتكلّم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنّه مخبر، والمتكلّم بالاستفهامية يستدعيه لأنّه مستخبر.

رابعـاً: أنّ الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية.

خـامساً: أنّ تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقاً[3].

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 161

(2) المصدر نفسه، ص 164–165

(3) أبو عبد الله جمال الدين هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 267– 270

2) المنصـوبات:

هي ما اشتمل على علم النصب، يعني علامة النصب من الفتحة وما ناب عنها، نقول: رأينا زيداً، فزيداً منصوب لكونه اشتمل على علامة النصب، ومن المنصوبات نذكر المفاعيل و المشبه بالمفعول.

1/2) المفاعيـل: ونجد منها:

1/1/2) المفعـول به:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بهما بواسطة حرف الجر [1] وهو الفرق بين اللازم والمتعدي، ويكون واحداً إلى ثلاثة وغيره لا يكون إلا واحداً لأن جيء باثنين فعلى التبعية، وإنه لا يتأول بغيره من المفاعيل وغيره يتأول به.[2]

أي أن المفعول به هو ما فعل عليه الفاعل فعل ما وهذا الفعل مبني للمعلوم واقعة عليه، أي أنه كل اسم تعدى إليه الفعل سواء بواسطة حرف الجر أو بدونها، وهو يختف عن غيره في كونه يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وغيره لا يتعدى.

1/1/1/2) حكمه الإعـرابي:

إن الاسم الذي يقع عليه الفعل (أي المفعول به) يكون منصوباً إما بالفتحة وإما بالألف وإما بالياء وعامل النصب فيه إما يكون فعلاً سواء ملفوظاً به، أو محذوفاً فالملفوظ نحو قولك ضربت زيداً: فزيد مفعول به لفعل مذكور، والمحذوف كفي قوله تعالى: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [سورة البقرة / الآية: 135]، هذا مفعول به لفعل محذوف تقديره " بل اتبع ملة إبراهيم "، وإما أن يكون شبيهه، وقد يحذف عامل المفعول به.[3]

2/1/1/2) حذف عـامل المفعـول به:

إن العامل في المفعول به هو الفعل أو الشبيه به كما سبق وذكرنا، وهذا الفعل يجري في الأسماء على ثلاث مجار كما ذهب إلى ذلك سيبويه:

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص 189

(2) الكفوي، الكليات، ص 808

(3) أحمد مختار عمر، النحو الأساسي، ص 445 ـ بتصرف ـ

1- فعل مظهر لا يحسن إضماره: وهو أن تنتهي إلى رجل لم يكن ذِكْرِ ضَرْبٍ ولم يَخْطُرْ ببالِه فتقول: زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً.

2- فعل مضمر مستعمل إظهاره نحو قولك: زيدا الرجل في ذِكْرِ ضرب تريد: اضرب زيداً.

3- فعل مضمر متروك إظهاره كقولك أهلاً وسهلاً ورحبا أي نزلت أهلا بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره " نزلت " أو " وَطِئْتَ ". (1)

و في هذا القول " الخليل " قال سيبويه: « وزعم الخليل- رحمه الله – حين مثله يعني مرحبا وأهلاً وإن تأتني فأهل الليل والنهار، أنه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه، فقلت: القرطاس؛ أي أصبتَ القرطاسَ أي أنت عندي ممن يصيبه، وإن أثبت سهمه قلت: القرطاس أي استحق وقوعه بالقرطاس فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالب أمر فقلت مرحباً وأهلاً أن أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً من رَحُبْتَ بلادُك وأهِلْتَ، كما كان الحذر بدلاً من الحذر، ويقول البراد: وبك أهلاً وسهلاً، وبك وأهلاً، وإذا قال: وبك أهلاً فهو يقول: ولك الأهلُ إذا كان عندك الرُّحب والسعة ». (2)

إذن فقد قدر العامل هنا العامل هنا في أهلاً وسهلاً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره نزلت، بحذف المفعول وأنابت الصفة منابه، وهذا الكلام؛ أي كلام " الخليل " تقديره أن يقول وبك أهلاً، وإنما هي تحية المرور، ومن يدخل عليه على معنى إنك أصبحت عندي سعة وأُنساً، لأن الإنسان إنما يأنس بأهله ومن يألفه، ولك على رأي الخليل الرفع فتجعل ما تضمره هو ما تظهره كقول طُفَيْل الغنوي:(3)

و بالسهب ميمون النقيبة قوله لمُلتَمِسِ المعروف: أهلُ ومرحبُ.

فقد رفع " أمل " و" مرحبا " بتقدير مبتدأ، أي هذا أهل ومرحب.

(1) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 296 ـ بتصرف ـ

(2) المصدر نفسه، ص 295

(3) المصدر نفسه، ص 295، 296

2/1/2) المفعول المطلق:

هو المصدر المنصوب للتّأكيد أو لعدد المرّات، أو لبيان النوع، سُمي مفعولاً مطلقاً لصحّة إطلاق صيغة المفعول على كلّ مفرد منه من غير تقيّد بالجار بخلاف المفاعيل الباقية [1] أي أنّه هو المصدر الذي يصدق عليه قولنا: « مفعول » صدقا غير مقيد بحرف أو ظرف كبقية المفاعيل الأخرى فهو الاسم الذي يؤكّد عامله أو يبين نوعه أو عدده.

والمفعول المطلق قد عبّر عنه الكثير من النّحاة بباب المصدر، كما عبّر بذلك صاحب الكتاب سيبويه ـ رحمه الله ـ حيث قال: « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً »[2] وذلك لأنّ الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً، ولهذا وُجِدَ في تعريف النّحاة له قولهم هو " المصدر "، ولم أصادف للخليل آراء كثيرة في هذا الباب ومن بين الآراء التي وجدتها له ما ينصب على أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً وذلك قولك: «حنانيك، ودواليك، ولبّيك » إذ يقول سيبويه في " باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره " وذلك قولك: « حنانيك، كأنّه قال: تحنُّناً بعد تحنُّنٍ (كأنه يسترحمه ليرحمه) ولكنهم حذفوا الفعل لأنّه صار بدلاً منه ولا يكون هذا مثنى إلاّ في حال إضافة كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلاّ مضاف فحنانيك لا يتصرّف، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك، قال الشاعر: [3]

أمّا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشرِّ أهون من بعض ».

فقد نصبت " حنانيك " على المصدر النائب عن الفعل، أمّا تثنيتها فلإرادة معنى التكثير والجمع لذلك لم يحتجّ إلى تكريره أكثر من مرة واكتفى بتثنيّتها، لأنّ الغرض من التثنية هنا هو كما ذكرنا التكثير والجمع وفي هذا يقول " الأعلم " (ت 476 هـ):

(1) أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 808

(2) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 380

(3) المصدر نفسه، ص 348

«اعلم أنّ التثنية في هذا الباب الغرض منه التكثير، وأنه شيء يعود مرّة بعد أخرى، ولا يراد بالتثنية لإثنان فقط » [1].

إذاً التثنية غرضها الجمع والتكثير، وهذا ما ذهب إليه الخليل – رحمه الله – قال سيبويه: « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ معنى التثنية أنّه أراد تحنُّناً بعد تحنُّنٍ كأنه قال: كلمّا كنت وفي رحمة وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولاً بآخر من رحمتك ومثل ذلك " لبيك " و" سَعْدَيْك" » [2].

إذن حنانيك هنا قد وضعت موضع مصدر لأنّها مثنى وتأويلها إنّما هو رحمة بعد رحمة إذ يقال: يحنَّنَ فلان على فلان إذا رحمه، فهي دلّت على معنى الكثرة والدليل على التكثير بلفظ التثنية قوله: تحنُّناً بعد تحنُّنٍ ومثل ذلك في " سَعْدَيْك" و" لبّيك " وهذه الأخيرة قد اختلفت فيها، حيث قال سيبويه: « وزعم يونس أنّ " لبّيك " اسم واحد ولكنّه جاء على هذا اللّفظ في الإضافة كقولك عليك » [3].

إذاً فمذهب " يونس " أنّ لبّيك اسم غير مثنى من باب أنّ المصادر تقلّ فيها التثنية والجمع، وأن الياء في " لبّيك " كالياء في " عليك " و" لديك "،

أمّا الخليل فذهب إلى أنّ " لبيك " تثنى ولا تفرد، وتبعه في ذلك تلميذه سيبويه إذ جاء في الكتاب: « وزعم الخليل أنّها تثنية بمنزلة حواليك، لأنّا سمعناهم يقولون: حنان وبعض العرب يقول: « لبَّ » فيجريه مجرى أمْسِ وغاقِ، ولكنّ موضعه نصبٌ وحواليك بمنزلة حنانيك، ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ، لأنّك إذا أظهرت الاسم تبيّن أنّه ليس

(1) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص 219

(2) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 348، 349

(3) المصدر نفسه، ص 351

بمنزلة عليك وإليك، لأنّك لا تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ »[1] .

أي أن " لبّيك " عند الخليل هي بمنزلة " حواليك " وهي تثنية لما فيها من معنى التكثير، وقد وافقه في ذلك سيبويه وأنشد بقولٍ:[2]

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرٍ

فجعل " لَبَّى يدي " بالياء في " لَبَّى " كالياء في " يدي مسور " وهي تثنية، فلو كان بمنزلة قولك: عليك ولديك لكان بالألف.

2/2) المشبـه بالمفعـول: و نجد منه:

1/2/2) التمييـــز:

هو اسم نكرة، جامد، مفسّر لما أبهم من الذوات [3]، متضمّن معنى " من " [4]؛ أي أنّ التمييز ليس اسم مشتق، وإنّما هو اسم جامد وهذا الأصل فيه كما يكون منصوباً فهو فضلة والفضلة لا تكون إلاّ منصوبة، فهو يرفع المبهم عن الذات نحو قولك: عندي عشرون [...] وسكتّ، فالعشرون تصدّق على أيّ شيء كان ولا ندري ما هو؟ فإذا قلت عندي عشرون قلماً، فالقلم تمييز رفع الإبهام عن هذه العشرين، أما " متضمن معنى من " فأنه بالتقدير على "من" وهذا البيان الجنس فأتى بها لذلك، وحذفت تخفيفاً وهي مراده [5].

إذاً التمييز حكمه النصب، ولا يكون مرفوعاً فهو كالحال، أمّا فيما يخصّ الجرّ، فهو يكون في بعض الحالات مجروراً كتمييز المائة والألف، والمساحة، والكيل، والوزن[6] والجر فيها يكون على ما قبل التمييز [7].

(1) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 351

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 744

(3) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى و بل الصدى، ص 237

(4) أحمد مختار عمر، النحو الأساسي، الكويت، ط 4، 1994 م، ص 464

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 70

(6) محمد بن آب القلاوي الشنقيطي، شرح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ص 548 – بتصرف

(7) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 172

وذهب سيبويه إلى أنّ هذه المقادير تنتصب نصب " كم " إذا كانت منونة في الجر الاستفهام، وذلك قولك: ما في السماء موضع كف سحاباً، ولي مثله عبداً وما في النّاس مثله فارساً، وعليها مثله زيداً [1] .

أي ذلك أنّك أردت أن تقول: « لي مثله من العبيد » و« لي ملؤه من العسل » و« ما في السماء موضع كف من السحاب » فحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهماً فصارت الأسماء المضافة إليها المجرورة بمنزلة التنوين[2] .

يفهم من كلام سيبويه أنّ هذه المقادير تجري مجرى واحد، كما قال أبو سعيد السيرافي: « المقادير في الكيلو الموزون والعدد والمساحة وغير ذلك يجري مجرى واحد »[3]، لذلك فقوله: " ما في السماء موضع كفٍّ ": مقدار من المساحة، كما أنّ (عشرين) مقدار من العدد، و(سحاباً) هو النّوع الذي يفسّره، كما أن (درهماً) نوع يفسر العشرين، وكذا " ما في الناس مثله فارساً " و " عليها مثلها زيداً "، لذلك فكلّ منها قد حذف تخفيفاً كما حذفه من عشرين تخفيفاً ومذهب البصريين فيه كمذهب نصب " العشرين " لما بعده[4]، أي أنّ ملئ كف ومثله انتصب كما انتصب الدرهم بالعشرين، لأّن " مثل " بمنزلة " عشرين " عند سيبويه والمجرور بمنزلة التنوين، لأنّه قد منع الإضافة كما منع التنوين[5].

إذاً فهذه المقادير تنتصب نصب " كم" إذا كانت منوّنة وتجرّ إذا كانت بمنزلة التنوين قال ابن يعيش: « ولا ينتصب المميّز عن المفرد إلاّ عن تام والذي يتمّ به أربعة أشياء: التنوين ونون التثنية، ونون الجمع والإضافة »[6].

وهو مذهب الخليل ـ رحمه الله ـ إذ قال سيبويه: « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ المجرور بدل من التنوين، ومع ذلك أنّك إذا قلت: لي مثله فقد أبهمت، كما أنّك إذا قلت لي

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 172
(2) المصدر نفسه، ص 172
(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 1002
(4) المصدر نفسه، ص 1002
(5) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 172
(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 71

عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهماً فقد اختصصت نوعاً وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد، فكذلك " مثله " هو مبهم يقع على أنواع: على الشجرة والفروسية، والعبيد، فإذا قال عبداً فقد بيّن من أيّ أنواع المثل، والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل فاستخرج على المقدار نوعاً، والنوّع هو المثل ولكنّه ليس من اسمه، والدرهم ليس من العشرين، ولام اسمه ولكنّه ينصب كما تنصب العشرون، ويحذف من النّوع كما يحذف نوع العشرين، والمعنى مختلف[1] .

إذاً فالجّر بدل من التنوين على رأي " الخليل "، أمّا مميز " كم " الاستفهامية فهو كتمييز أعداد العقود أو على حد تعبيره هو وتلميذه كمنزلة "كم" و " عشرين ".

2/2/2) الحـال:

هو وصف فضلة يقع في جواب كيف [2]، يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا نحو قولك: ضربت زيداً قائماً، أو معنى نحو: زيد في الدّار قائماً[3]؛ أي أنّ الحال هو كلّ ما دلّ على ذات وحدث، وكلّ ما يصلح من المنصوبات أن يقع جواباً لكيف فهو حال، يأتي مفسراً لما أبهم من الهيئات، وحتى يتميّز وينفصل عن التمييز، لأنّ الحال يكشف ويفسّر الهيئة أمّا الذات فهي معلومة، بينما التمييز يكشف الذات، فالذات هي التي تكون مجهولة ففرق بينها لذلك فقولك: ضربت زيداً قائماً، قد بيّن الهيئة التي كان عليها زيد أثناء الضرب وهي أنّه كان قائماً.

وقوله الوصف أولى من أن يقال الحال الاسم لأنّ الاسم قد يكون جامداً وقد يكون مشتقاً، والحال الأصل فيها أن تكون مشتقة[4]، نحو قولك: « جاء زيد راكباً »، فراكباً مشتق مبين لهيئة زيد، فراكباً دالّ على زيد لأنّه اسم فاعل، إلاّ أنّها قد تأتي غير مشتقة ويغني عن

(1) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 172، 173

(2) أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى و بل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط 11، 1963 م، ص 234

(3) الجرجاني، التعريفات، مادة [ح،أ، ل]

(4) محمد بن أبّ القلوي الشنقيطي، فتح ربّ البرية في شرح نظم الأجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة، د . ط، د . ت، ص 527

اشتقاقها تقدير مضاف قبلها، أو دلالتها على مفاعلة أو سعرٍ، ففي دلالتها على المفاعلة قولك: « كلّمتهُ فاهُ إلى فيٍّ »، « وبعته يداً بيدٍ »[1]، قال سيبويه: « كلّمته فاه إلى فيّ بعته يداً بيدٍ، كأنّه قال كلّمته مشافهة وبايعته نقداً، أي كلّمته في هذه الحال» [2] تقديرها كَلَّمَتْهُ مشافهة، وبايعته نقداً بالنصب على الحال، حيث يقول أبو العباس: « وقولك بايعته يداً بيدٍ فلا يجوز فيه غير النّصب لأنّ المعنى بايعته نقداً أي أخذت معه وأعطيت ولست تخبر أنّك بايعته ويدٌ بيدٍ »[3] .

يفهم من كلامه أنّه لا يجوز الرّفع في قوله " بايعته يدٌ بيدٍ " لأنّ التقدير بايعته ويدهُ في يدي وليس هذا هو الغرض، بل معنى قولهم: « بايعته يد بيد » بايعته بالنقد سواء من قريب أو من بعيد لذلك لا يجوز فيه إلا النّصب.

أمّا قولك كلمته: « فوهُ إلى فيّ » فلا يكون فيه إلا الرّفع، قال سيبويه: « بعض العرب يقول: كلّمته فوه إلى فيٍّ، كأنّه يقول كلّمته وفوه إلى فيٍّ أي كلّمته وهذه حاله، وّالنصب على قوله كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل »[4]؛ أي أنّ كلّمته « فوه إلى فيٍّ » لا يكون فيه إلاّ الرّفع على تقدير كلّمته وهذه حاله فإنّما يريد أن يخبر عن قربه منه وإنّه شافهه ولم يكن بينهما أحد، وهو ما ذهب إليه الخليل إذ قال سيبويه: « قال الخليل ـ رحمه الله ـ كلمني" يده في يدي " الرّفع لا يكون غيره، لأنّ هذا لا يكون من صفة الكلام»[5].

يفهم من كلامه ـ رحمه الله ـ أنّ جواز النصب في كلمته " فاه إلى فيّ " إنّما كان لأنّ " فاه إلى فيّ " من صفة الكلام أمّا قوله كلّمته " فاه إلى فيّ " فلا يكون فيه إلاّ النّصب على تقدير كلّمته في هذه الحال، فنصب الحال على مفعول به، وسيبويه– رحمه الله – كان كثيراً

(1) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1557، 1558

(2) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 391

(3) المبرد، المقتضب، ج 3، ص 236

(4) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 391

(5) المصدر نفسه، ص 395

ما يستعمل المفعول به ليدلّ به على الحال[1] إذ يقول:« هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنّه حال يقع فيه الأمر، فينتصب لأنّه مفعول به»[2] .

أمّا دلالتها على سعرٍ فنحو قولك: « بِعْتُ الشاء شاة ودرهماً »، قال سيبويه: « بِعْتُ الشاء شاة ودرهماً، وقامرته درهماً في درهمٍ وبعته داري درعاً بدرهمٍ... »[3].

أي أنّ سيبويه – رحمه الله – يريد: « بِعْتُ الشاء شاة بدرهمٍ » بحيث تكون درهم خبر للشاة، فكانت "الواو "بمنزلة " الياء " في المعنى وقد جاءت لتبين السعر.

وفي هذا يقول السيرافي: «[...] هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في مواضع مسعراً فإذا قال: بِعْتُ الشاء شاة بدرهمين فالمعنى: بِعْتُ الشاء مسعراً على شاة بدرهمٍ وجعلت الواو في معنى الباء، فبطل خفض الدرهم وعطف على شاة، فاقترن الدرهم والشّاة فعطفت أحدهما على الآخر، وإن كانت الشاة مثمنا والدّرهم ثمناً، أقامرته درهماً في درهمٍ فهي تقدير: قامرته بادلاً درهماً في درهمٍ، ثم جعل درهما في موضع الحال »[4] .

وهو ما ذهب إليه الخليل قال سيبويه: « وزعم الخليل أن يجوز: بعت الشاء شاة ودرهم، إنّما يريد شاة بدرهمٍ ويجعل بدرهم خبراً للشاء وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى كما كانت في قولك: كُلُّ رَجُلٍ وضيعته في معنى مع » [5].

فقول الخليل – رحمه الله – « بِعْتُ الشاء شاة بدرهمٍ » دالّ على أنّ الواو تأتي بمعنى الباء، ويجعل بدرهمٍ خبر للشاء دال على أنّ الشاة مبتدأ وبدرهم خبر، والجملة الاسمية من مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال، قال السيرافي: فقوله كل رجل وضيّعته بمعنى مع ضيّعته كذلك شاة منه مع درهمٍ، لأنّ الواو معنى مع فصحّ معنى الكلام بذلك فلمّا رفع الدرهم وعطف على الشاة قدّر خيراً[6] .

(1) يحي عطية عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص 142
(2) المصدر السابق، ص 395
(3) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 392
(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 788
(5) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 395
(6) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 789

3) التوابع:

يعدّ مصطلح " التابع " من المصطلحات القديمة التي وصلت إلينا فقد استخدمه سيبويه في كتابه عدّة مرات، قال: « اعلم أنّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر، وليس في منزلته أن يكون وصفاً له، لأنّ الوصف " تابع " للاسم »[1]، والتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحالاً منصوب، والتوابع خمسة أضرب منها:[2]

1/3) النعت:

هو تابع مشتق أو مؤوّل به، يقتضي تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه، أو ذمه أو توكيده أو الترحم عليه[3].

أي أنّ النّعت هو تابع من التوابع الخمسة، والمراد بالمشتق ما دلّ على حدث وصاحبه كاسم الفاعل والمفعول في قولك ضارب ومضروب، والمراد بالمؤول به المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة الذي يصحّ أن يقع نعتاً ويؤول بالمشتق، تقول:« مررت بزيد هذا »، وهذا هنا نعت لزيد وهو ليس بمشتق، بل هو جامد فتؤوله بالمشتق أي يزيد المشار إليه، فاسم الإشارة ليس هو بعينه المشتق وإنّما يقام مقام المشتّق [4].

ومن النّعت ما يكون لتخصيص المتبوع كقولك: جاءني رجل تاجر، ومنه ما يكون لتوضيح المتبوع كقولك: جاءني زيد التاجر، ومنه ما يقتضي مدح المتبوع كقولك: ﴿ الحمد لله ربِّ العالمين﴾ [سورة الفتحة/ الآية 2]، ومن ما يقتضي تأكيده نحو قوله تعالى: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [سورة الحاقة/ الآية 13]، وذلك أنّ " نفخة " تدلّ على واحدة لأنّها اسم مرّة، ثم

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 386

(2) محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1424هـ، ج 1، ص 156

(3) المرجع نفسه، ص 769

(4) محمد الشنقيطي، فتح رب البرية، ص 411

جاءت " واحدة " فكأنّه تكرير للتأكيد، ومنه ما يقتضي الترحم عليه، كقولك: اللّهم إنيّ عبدك المسكين [1].

وقد ورد النّعت في كتاب سيبويه في عدّة أبواب نجد منها: « هذا باب مجرى نعت المعرفة عليه »[2]، والنّعت يقال له الوصف، والصّفة، ومن الصفة عند "سيبويه" قولك: « ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك » [3].

أي أنّ " الرجل " هو معرفة و" مثلك " و" خير منك " نكرة وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما، وعلّل السيرافي ذلك بقوله: « لأنّ الرجل في هذين المثالين غير مقصود به رجل بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة، لأنّ أريد به الحسن، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما، فاجتمعا فحسن نعت أحدهما بالآخر »[4].

قال سيبويه: « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّه إنّما جرّ هذا على نية الألف واللاّم ولكنّه موضع لا تدخله الألف واللاّم كما كان الجماء الغفير منصوباً على نيّة إلقاء الألف واللاّم، نحو طرّاً وقاطبة، والمصادر التي تشبهها » [5].

يفهم من هذا أنّ هناك أسماء تضاف إلى المعرفة ولا تكون معرفة لمعانٍ تدخل فيها ومن ذلك "مثلك" و "خير منك" فهما نكرة أضيفا إلى الرجل في قولك: ما يحسن الرجل مثلك غير مقصود به رجل بعينه، كما أنّ مثلك هي تقيّد المخاطب أنه مثله، وليس يعلم من أيّ وجه يماثله وكذا خير منك، أمّا قولك: « ما يحسن للرجل الشبيه بكم » فهو في نظر الخليل لا يجوز جرّه، قال سيبويه: « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّه لا يجوز في: ما يحسن بالرجل الشبيه بك الجرّ، لأنّك تقدر فيه الألف واللاّم، وقال: و أمّا قولهم: مررت بغيرك مثلك بغيرك وخير منك، فهو بمنزلة مررت برجل خير منك، لأنّ غيرك و مثلك وأخواتها يكن نكرة، ومن

(1) محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج 1، ص 770، 771

(2) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 5

(3) المصدر نفسه، ص 13

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 346

(5) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 13

جعلهما معرفة قال: مررت بمثلك خير منك و إن شاء خير منك على البدل، وهذا قول "يونس" و "الخليل" ـ رحمه الله ـ » [1].

أي أنّ الخليل لا يجيز الجرّ في نحو قولك: « ما يحسن بالرجل الشبيه بك »، لأنّ الألف واللاّم مقدرتان، أمّا "غيرك" فهي عندي بمنزلة "مثلك"، و "خير منك" لا يكونان إلاّ نكرة، لأنّ معناهما عند المخاطب يكون مجهول، لذلك لم يقعا معرفة، أمّا من جعلهما معرفة فالبجرّ على البدلية، وهو رأي "يونس" ـ رحمه الله ـ أيضاً.

وهذا ما ذهب إليه أبو العباس أيضا في غيرك حيث يقول: « وأمّا مررت برجل غيرك فلا يكون إلاّ نكرة، لأنّه في النّاس أجمعين، فإنّما يصحّ هذا ويفسد بمعناه » [2].

أي أنّ غيرك نكرة لأنّ معناها عند الناس مبهم وغير معروف.

أمّا العامل في الصّفة فقد اختلفوا فيه، حيث ذهب "سيبويه" إلى أنّ العامل فيه (أي الصفة) هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش الكبير: « العامل فيها معنوي كما في المبتدأ أو الخبر، وهو كونها تابعة، وقال بعضهم إنّ العامل في الثّاني مقدر من جنس الأوّل»[3].

ومذهب "سيبويه" أولى في نظر"الرضي" ولأنّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلّم منسوب إليه مع تابعه، ورفض ما ذهب إليه "الأخفش" لأنّ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظ كالشاذ الناذر، فلا يعمل عليه المتنازع فيه، أمّا تقدير العامل فهو خلاف الأصل أيضاً، فلا يصادر إلاّ الأمر الحقيقي، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي [4].

ومذهب " سيبويه " هو مذهب شيخه "الخليل" ـ رحمه الله ـ أنّه لا يجوز نعت الاسمين المرفوعين والمجرورين إذا اختلف عامل جرهما، أو رفعهما، وذلك أن الصفة ـ كما هو معلوم ـ تتّبع الموصوف، فتكون هي والموصوف متعلّقين بعامل واحد؛ أي بعبارة أخرى تكون الصّفة متعلّقة بنفس العامل الذي عمل في الموصوف، قال " سيبويه": « وزعم الخليل

(1) أبو العباس، المقتضب، ج 4، ص 288

(2) المرجع نفسه، ص 288

(3) شرح الرضي على الكافية، ص 279

(4) المرجع نفسه، ص 279

أنّ الجرّين أو الرّفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرّفع، وذلك قولك: هذا رجل وفي الدّار آخر كريمين، وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين، لأنّهما لم يرتفعا من وجه واحد وقبحه بقوله: هذا لابن إنسانين عندنا كراماً، فقال: الجرّ هنا مختلف، ولم يشرك الآخر فيما جرّ الأول » [1].

إذن الصّفة لا تجري مجرى الاسمين اللّذين اختلف وجه العامل فيها، وعلل السيرافي ذلك بقوله: « اختلاف الرفعين والجرّين يمنع جمع الصفتين، لأنّ الصّفة تتّبع الموصوف في الإعراب، فيكون الإعراب العامل في الموصوف، وفي الصّفة متعلّقا بالعامل الذي عمل في الموصوف، فلو جمع الصفتان بلفظ واحد فجعلت للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين صار لفظ الصفتين وهو معلقاً " برافعين أو جارّين " » [2].

كما اختلف النّحاة أيضاً في وصف الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا معنى الفعلين، قال "سيبويه": « وسألت الخليل عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخواه أنفسهما، فقال: الرّفع على هما صاحباي أنفسهما، والنّصب على أعينهما ولا مدح فيه لأنّه ليس ممّا يمدح به، قال:و تقول هذا رجل وتلك امرأة منطلقان، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان، لأنّهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بنيا على مبتدأين، وانطلق عبد الله، ومضى أخوك الصالحان، لأنّهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدِم عمرو الرجلان الحليمان » [3].

يتّضح من خلال هذا القول أنّ "الخليل" و "سيبويه" يجيزان في الفعلين إذا اتّفق معناهما أن يوصف فاعلهما بلفظ واحد كقولك: انطلق عبد الله، و مضى أخوك الصالحان كما أنّه مذهبهما في الفعلين المختلفين، حيث جاز عندهما القول: ذهب أخوك وقدِم عمرو الرجلان الحليمان، في حين أنّ الزجاج وكثير من المتأخّرين يأبون جواز ذلك إلاّ في المتّفقين [4]، و " الأعلم " (ت 1083 م) ينتصر لمذهب " الخليل " و " سيبويه " في أنّ

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 59

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 391

(3) المصدر السابق، ص 60

(4) الزجاجي، الجمل، ص 30

مذهب عمل الفعل والفاعل مذهب واحد، وإن اختلف معنى الفعلين، وممّا يدلّ على ذلك أنّك تقول: اختلف زيد وعمرو الصالحان، فقد عملا عمليهما وإن كانا مختلفين [1]، ونخلص من كلّ ما سبق أنّ النّعت واحد من التوابع الخمس، وقد عرف عند النّحويين بمصطلح " النّعت والصّفة "، وهو يأتي مخصّص للنكرات وموضح للمعارف؛ أي أنّه إذا وقع بعد النكرة فهو مخصّص لها، نحو قولك: مررت برجل عالم، فعالم قد خصّصت صفة هذا الرجل، وإذا وقع بعد المعارف فهو للتوضيح، نحو قولك: جاء زيد الكريم، فالكريم وضّحت صفة زيد.

4) الأساليب النحوية: و نجد منها:

1/4) أسـلوب النـداء شعبـه و توابعـه:

النداء علامة من علامات " الاتّصال " بين الناس، وهو دليل قوي على " اجتماعية " اللّغة، ومن ثمّ فهو كثير الاستعمال، ولا يكاد يخلو كلام الإنسان منه في كلّ يوم، فأنت في حاجة كلّ وقت أن تنادي " شخصاً ما " أو " شيئاً ما " لذلك كان النّداء أسلوباً خاصاً [2].

2/1/4) مفهوم النـداء: النداء هو تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة [3]

3/1/4) حـروف النـداء: الحروف التي ينادى بها خمسة: يا، وأيا، وهيا، وأي وبالألف وهذه ينبه بها المدعو إلاّ أنّ أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم أو للإنسان المعروف أو النائم المتشقل [4] وعليه قال سيبويه: « فأمّا الاسم غير المندوب فنبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا ،وهيا، وأي، وبالألف نحو قولك أحار بن عمرو إلاّ أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم والإنسان المعرض عنه، الذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد [...] »[5] .

---

(1) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص 233 ـ بتصرّف ـ

(2) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 319.

(3) المرجع نفسه، ص 329.

(4) أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القنبلي سنة الرسالة

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 229، 230.

4/1/4) علة نصب المنادى:

قال سيبويه: « اعلم أنّ النداء، كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب »[1]، وجاء في الكتاب: «زعم الخليل رحمه الله أنّهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله، يا أخانا والنّكرة حيث قالوا يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلُكَ، وهو بَعْدُكَ، ورفعُوا المفْرَدَ كما رفعوا قَبْلُ وبَعْدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك يا زيدُ، ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ » [2]، أي أنّ الأصل في المنادى عند الخليل وسيبويه هو أن يكون منصوباً وإن كان مرفوعاً فهو في موضع النّصب، أي أنّ حق كل منادى هو النّصب وقد تكلّمت العرب بما انتهى النّحو إلى استعماله على اللّفظ الذي استعملته وقد اختلفوا في علّة نسبه كما قال السيرفي: «واختلفوا في علّته، فسيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا الأصل في كلّ منادى النّصب واستدلّوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها »[3].

ففي النّكرة قال سيبويه: « قال الخليل رحمه الله إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأنّ التنوين لحقها، فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال النصب، ورد الأصل، كما فُعل ذلك بـ (قبل) و (بعد) »[4].

إنّ ما جعل الخليل رحمه الله يجعل المنادى بمنزلة" قبل" و "بعد" أنّ النداء إذا كان مفرداً فهو في موضع نصب، كما أنّ (قبل) و (بعد) قد يكونان في موضع نصب ولفظهما مرفوع، وقد احتج ابن يعيش لما ذهب إليه الخليل رحمه الله وسائر البصريين[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 182

(2) المصدر نفسه، ص 182، 183

(3) المصدر نفسه، ص 182

(4) المصدر السابق، ص 199

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 127

ويفهم من كلام البصريين أنّ الأصل في المنادى هو النّصب لأنّ المنادى عندهم نوع من المفعول به وهو منصوب بفعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو وهذا الفعل لا يظهر مطلقاً، وحرف النّداء ينوب عنه ويعمل عمله[1].

وهناك من اللّغويين القدامى من اعترض على تقدير هذا الفعل منهم ابن جني: « [...] إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسده المعنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى، ألا ترى أنّهم يقولون: الذي في الدّار زيد، وأصله الذي استقرّ أو ثبت في الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى، ولا أزال غرضاً، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء، ألا ترى أنّه تجشّم إظهاره فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً لاستحال أمر النّداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب والنداء ممّا لا يصحّ في تصديق ولا تكذيب »[2].

أمّا الكوفيين فاحتجّوا بأن قالوا: « إنّما قلنا ذلك لأنّا وجدنا اللامعرب له بصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا يتصرف فرفعناه بغير تنوين »[3] .

وأمّا الفرّاء فتمسّك بأن قال: « الأصل في النّداء أن يقال يا زيداه، كالنّدبة، فيكون الاسم بين صوتين ممدودين وهما "يا" في أوّل الاسم و " الألف " في أخرى والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول، ولا مضاف إليه، فلمّا كثر في الاسم استغنوا بالصوت الأوّل وهو "يا" عن الثّاني وهو "الألف" في آخره، فحذفوها وبنو لآخر الاسم على الضم تشبيها " قبل" و"بعد" [4]

(1) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 319، ـ بتصرف ـ

(2) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د . ط، د .ت، ج 1، ص 186.

(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 275.

(4) المصدر نفسه، ص275، 276.

5/1/4) المنادى المعرف بالألف واللّام:

من المعلوم أنّ المنادى لا يكون معرفاً بالألف واللّام إذ لا يصحّ الجمع بينها وبين النداء إلاّ في حالات أشهرها:

لفظ الجلالة وفي هذا اختلف النحاة، فذهب الخليل رحمه الله وتلميذه وجمهور البصريين إلى عدم جواز الجمع بينهما، فاحتجّوا بأن قالوا: « إنّما قلنا إنّه لا يجوز ذلك لأنّ "الألف واللام" تفيد التعريف و"يا" تفيد التّعريف وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان»[1] .

كما يقول سيبويه: « وزعم الخليل رحمه الله أنّ الألف واللّام إنّما منعهما أن يدخلا في النّداء من قبل أنّ كلّ اسم في النّداء مرفوع معرفة، وذلك أنّه إذا قال يا رجل ويا فاسق فمعناه يا أيهّا الفاسق ويا أيّها الرّجل وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن "الألف واللاّم" .

وقد أيّده في ذلك مجموعة من النّحاة منهم أبو البركات الأنباري الذي قال: « المسلّم أنّ تعريف العلمية والنداء اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لأنّ منعنا عن الجمع بين التعريفين إذا كان بعلامة لفظية كـ "يا" مع " الألف واللاّم " والعلمية ليست بعلامة لفظية، فبأنّ الفرق بينهما »[2]، كما نجد المبرّد الذي قال: « واعلم أنّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللاّم لأنّك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة " هذا وذاك " ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا نقول "يا" الرجل تعال » [3].

وكذا ابن جنيّ: « واعلم أنّك لا تنادي اسماً فيه الألف واللاّم ولا تقول "يا" الرجل لأنّ "الألف واللاّم" للتعريف و"يا" تحدث الاسم ضرباً من التخصيص فلم يجتمعا لذلك »[4] .

أمّا الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنّه يجوز نداء ما فيه الألف واللّام نحو: " يا الرجل " [5].

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 487

(2) الأنباري، أسرار العربية، ص 129

(3) المبرد: المقتضب، ج 4، ص 239

(4) ابن جني، اللمع في العربية، ص 203

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 335

و احتجوّا بأن قالوا: إنّه ورد في الشعر العربي نداء الاسم المعرف « بأل» كقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرَّا أيا كما تكسبان شرا

فقال: « يا الغلامان » فأدخل حرف النّداء على ما فيه الألف واللاّم وقد أيّد أبو البركات الأنباري رأي البصريين ورد قول الكوفيين وما استشهد فيه قال: « لا حجّة لهم فيه لأنّ التقدير فيه " فيا أيّها الغلامان " فحذف الموصوف وأقام الصّفة مقامه » [1].

ونفهم من هذا كلّه أنّ ذهاب الخليل وأتباعه إلى عدم جواز الجمع بين " يا " و" الألف واللاّم " لأنّ " يا " هي للتّعريف ولا يمكن الجمع بين تعريفين في النّداء، وليس ينادي شيء ممّا فيه الألف واللاّم إلاّ الله عزّ وجلّ لفظ الجلالة[2] .

أي أنّ الألف واللاّم إنّما يدخلان للتعريف والنداء تعريف لأنّك لا تنادي إلاّ من قد عرفته فكرهوا الجمع بين تعريفين.

6/1/4) اللـــهم:

قال سيبويه: « واعلم أنهّ لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللاّم البتّة، إلاّ أنّهم قد قالوا يا الله اغفر لنا »[3]، وذلك من قبل أنّه اسم يلزمه الألف واللاّم ولا يفارقانه وكثر في كلامهم، فصار كأنّ الألف واللاّم فيه بمنزلة الألف واللاّم التي من نفس الحروف »[4].

فاللهمّ في العربية اسم منادى، وهي لفظة مركبة عند البصريين والكوفيين، إلاّ أنّهم اختلفوا في أصلها، فذهب البصريين إلى أنّها عوض " يا " التي للتنبيه في النداء [5]، إذ احتجّوا بأن قالوا: « إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل " يا الله " إلاّ أنّها لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا " يا " ووجدنا الميم المشدّدة حرفين و" ياء " حرفين ويستفاد من قولك (اللهمّ) ما يستفاد من قولك " يا الله " دلّنا ذلك على أنّ الميم عوض من " يا " لأنّ العوض ما قام مقام

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 338

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 331 ـ بتصرف ـ

(3) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 309

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 195

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 190

المعوّض وها هنا قد أفادت " يا " فدلّ على أنّها عوض منها » [1].

وقد ذهب الخليل رحمه الله بقوله: « اللهمّ نداء والميم ها هنا بدل من " يا "، هي ها هنا فيها زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة " يا " في أوّلها، إلاّ أنّ الميم ها هنا في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أوّلهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنّه وقع عليها الإعراب»، وتبعه سيبويه في رأيه إذ يقول: «"وقولهم اللّهم، حذفوا" يا وألحقوا الميم عوضاً»[2] إذن فحجّة البصريين واضحة وهي أنّه لا يجوز الجمع بين " يا " التي هي للتنبيه والتي عوضت بميم مشددة و " الهاء " المضمومة لأنّه نداء، لهذا لا يمكن أن يجمعوا بينهما فلا يقولون " يا اللهمّ " لئلا يجمعوا بين العوض والمعوّض [3].

كما ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشدّدة في " اللهمّ " ليست عوضاً من" يا " التي للتنبيه في النّداء، واحتجوا بأن قالوا، إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فيه " يا الله أمن يخبر " إلاّ أنّه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للتخفيف، والحذف في كلام العرب لطلب ألحقه كثير، ألا ترى أنّهم قالوا« هَلُمَّ، ووِيَلُمُّه والأصل فيه: هل أم » [4] وقد وصف رأي الفراء ومن تبعه من الكوفيين بالفساد « إذ قال أبو العبّاس " فإن قال الفرّاء هو نداء معه " أم "، فقيل له فكيف نقول: اللهمّ اغفر لنا، واللهمّ أمنا بخير »، فقد ذكر " أم " مرتين، قال: ويجب على قوله أن تقول: يا اللهمّ، لأنّه: يا الله أمنا ولا يلزم ذلك الخليل لأنّه يقول "الميم" بدل من" يا" وبالتالّي فرأيه الأقرب إلى الصواب[5] .

وما يدلّ على فساد قول الكوفيين أيضاً أنّه لو كان الأمر على ما ذكروا وذهبوا إليه لما جاز أن يستعمل هذا اللّفظ إلاّ فيما يؤدّي إلى هذا المعنى، ولا يشك أنه يجوز أن يقال:«

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 291

(2) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 25

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 130

(4) المرجع نفسه، ص 290

(5) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 239

اللهمّ أخره » وما شابه به ذلك، قال تعالى:﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة الأنفال/ الآية 32].

2/4) النـــّداء و شعبــه: من بين شعب النـّداء نذكر مثالين هما:

1/2/4) النـدبة: هي تَفَجُّعٌ يلحق المنادي عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النّساء لضعفهنّ عن تحمل المصائب [1]، وهي من شعب النّداء لأنّها تجري مجراه في أكثر أحكامه الإعرابية، ولم يحدّ الخليل النّداء لكنّه ذهب إلى أنّ الاسم المندوب يجب أن يكون معرفة مشهوراً، أي أنّ المندوب لا يكون نكرة وإنّما يكون بأشهر أسمائه [2].

وعلامة الاسم المندوب هي: " وا " أو " يا " في أوّله وفي هذا يقول سيبويه: « واعلم أنّ المندوب لا بدّ له من أن يكون قبل اسمه " يا " أو " وا " كما لزم بالمستغاث به والمتعجب منه » [3]، و " ألف الهاء " في آخره يمدّ بها الصوت خفية، والوقوف عليها يزيدها خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف، لتظهر الألف بزيادتها في الوقف[4] .

جاء في الكتاب وا رجُلَاه، ويا رجُلَاه، و زعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنّه لا يقال وقال الخليل رحمه الله: « إنّما قبح لأنّك أبهمت ألا ترى أنّك لو قلت واهدى كاقبيحا، لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأعرف الأسماء، وأن تخُصَّ ولا تُبهِم لأنّ الندبة على البيان، ولو جاز هذا الجاز يا رجلاً ظريفا، فكانت نادباً نكرة، وإنما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم في المهم لإبهامه، لأنّك إذا ندبت تخبر أنّك وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم ».

نفهم من كلام الخليل ويونس أنّه لا ينبغي في الندبة إلاّ التفجّع بأعرف أسمائها وأشهرها لذلك منعوا أن تكون مبهمة وغير واضحة، حتّى يكون لهذا المتفجّع عذر عند السامعين لأنّهم إن عذروه شاركوه في تفجّعه و بالتالي هانت عليه المصيبة، و في الكتاب

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص 135

(2) الزجاجي، الجمل، صححه و شرحه ابن أبي شلب، المكتبة العلمية، د . ط، 1926 م، ص 191، ـ بتصرف ـ

(3) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 22

(4) الأنباري، أسرار العربية، ص 135

أيضاً: « وزعم ـ أي الخليل رحمه الله ـ أنّه لا يستقبح وامن حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهُ؛ لأنّ هذا معروف بعينه وكأنّ التبيين في الندبة غدرٌ للتفجُّعِ فعلى هذا جرت النّدبة في كلام العرب»[1]

وعلى رأي الخليل جواز ندبة اسم الموصول على الرغم من أنّهم أي البصريين قد منعوا ندبة اسم الموصول واسم الإشارة واسم الجنس وّالنكرة، بل أن بعضهم منع ندبة العلم إن كان غير مشهور [2]، لكنّ الخليل رحمه الله جوّز ندبة اسم الموصول إذا كان معروفاً بعينه ولا يعرف اسم الموصول إلاّ بصلة التي توضح ما اشتهر به حتّى صار علماً عليه ويعرف به بعينه [3].

أمّا الكوفيين فيرون عكس ذلك،أنّه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة وذلك لأنّ الاسم النّكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو: « وا راكباه » فجازت ندبته كالمعرفة والأسماء الموصولة معارف بصلتها[4] .

2/2/4) التــرخيم:

الترخيم في اللّغة التّليين[5]، وإنما يكون الترخيم تخفيفاً وتليناً للمتكلّم حيث قال سيبويه في الكتاب « والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، ولا يكون إلاّ في النّداء إلاّ أن يخطر شاعر، ولا يكون مضاف إليه ولا في وصف لأنّهما غير مناديين ولا يرخم مضاف ولا اسم منوّن » [6]، والمقصود من قول سيبويه (الأسماء المفردة) هي غير المضافة، لأنّه لا يكون في الأسماء المضافة ترخيم البتّة، كما عرّفه ابن جنّي بقوله: « اعلم أنّ الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النّداء تخفيفاً »[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 288

(2) رضي الدين الإستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د . ط، 1985 م، ج 1، ص 158، ـ بتصرف ـ

(3) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 268، بتصرف

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 306

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج 2، مادة [رخم]

(6) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 239– 240

(7) ابن جني، اللمع في العربية، ص 114

ويقصد بالأسماء المضمومة الأسماء المفردة، الأعلام المعرفة، وذلك لأنّ هذه الأسماء في النّداء هي التي ترخم، أمّا المنصوبة، النكرة والمضاف والشبيه بالمضاف فلا ترخم[1]

أمّا الخليل رحمه الله فلم يحدّه، ولكنّه تحدّث في باب ما يرخّم إذ أنّ الاسم لا يرخّم إلاّ بشروط، لذلك فالاسم في النّداء لا يرخّم إلاّ بشروط وضعها هو وتابعه البصريين، إذ يقول السيرافي: « الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه:

1- أن يكون منادى مفرداً معرفة.

2- أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف.

3- أن تكون في آخره هاء التأنيث جاز ترخيمه، وإن كان على ثلاثة أحرف فإن نقص من هذه الشرائط شيء لم يجز ترخيمه »[2].

ومن هنا اختلف النحويون في ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ترخيمه، واشترطوا في المرخّم أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك لأنّ الترخيم إنّما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف فهو في غاية الخفّة ولا يحتمل الحذف، لأنّ الحذف منه يؤدّي إلى الإجحاف به[3] .

قال سيبويه: « واعلم أنّ كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء، إذا لم تكن آخره الهاء، فزعم الخليل رحمه الله أنّهم خففوا الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنّما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيرون إليها، وكان غاية التخفيف عندهم لأنّه أحقّ شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتقص فكرهوا أن يحذفوه إن صار قُصاراهم أن ينتهوا إليه »[4].

وقد تبعه في ذلك أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي [5].

---

(1) يحي عطية عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص 216، ـ بتصرف ـ

(2) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 240

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 132

(4) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 255 – 256

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 300

إذن فالخليل وسيبويه والبصريين وتبعهم في ذلك الكسائي، ذهبوا إلى أنّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لا يرخم، فاشترطوا في الاسم المرخم الذي لا ينتهي بحرف هاء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وهذا لتخفيفه فإذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالأربعة وقرّبته من الثلاثة تخفيفاً له بقربه منها لأنّه أقلّ الأبنية.

وقد خالف الكوفيون الخليل فيما ذهب إليه من شروط هو ومن تبعه من البصريين فقالوا بجواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك: « عُنُقْ »: يا عُنُ، وفي « حَجَرٍ »: يا حَجَ، وفي « كَتِفٍ »: يا كَتِ، وذهب بعضهم إلى أنّ الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق، وهذا في نظرهم لأنّ الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو: « يَدٍ ودَمٍ » والأصل في « يد »: يَدَى، وفي « دم »: دَمَوٌ[1].

أي أنّ الكوفيون أجازوا ترخيم الاسم الثلاثي قياساً على ما يماثله من الأسماء نحو: « يد و دم » إلاّ أن " يد " و" دم " حذفت منها الياء والواو لإستشفال الحركات عليهما لأنّها تستشفل على حرف العلّة، أمّا في الترخيم فإنّما وضع الحذف فيه لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه [2].

3/4) تــوابع النــداء:

إنّ توابع المنادى المضموم غير المبهم، إذا أفردت حملت على لفظه ومحلّه فلك أن تصف المنادى المفرد إذا كان معرفة وتؤكده وتبدل منه تعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان[3]، نذكر منها:

1/3/4) الصّفــة:

لك في صفة المنادى المفرد عند الخليل أن ترفعها حملاً على اللّفظ وتنصبها حملاً على الموضع، جاء في الكتاب حيث يقول سيبويه يسأل شيخه: « قلت أرأيت قولهم يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ قال: نصبوا لأنّه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصباً

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص 300

(2) المرجع نفسه، ص 303 ـ بتصرف ـ

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 2

على أَعْنِي فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا وقال يا زيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع، قلت: ألست قد زعمت أنّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحدث؟

قال: من قبل أنّ كلّ اسم مفرد في النّداء مرفوع أبداً وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً، فلما أطرد الرفع في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته »[1].

وقد ذهب ابن يعيش مذهب الخليل رحمه الله في أنّ الوصف في قولك: « يا زيد الطويل » لك أن ترفع الصفة حملاً على اللّفظ وتنصبه حملاً على الموضع، ولا يجوز حمل الصّفة على اللّفظ في قولك: « رأيت زيداً أمس الدار » بالخفض على النّعت لذلك فالمضموم في "يا زيد" في موضع نصب لكنّه لا يكون بمنزلة "أمس" وهذا راجع إلى ضمّة النّداء في "يا زيدُ" ضمّة بناء مشابهة بحركة الإعراب و ليس كذلك في " أمس " فإن حركته متوغلة في البناء ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة كما يقع منادى فإنّه يكون مضموماً وليس كلّ ظرف يقع موقع أمس يكون مكسوراً[2].

أي أنّ كلّ اسم مفرد معرفة في النّداء يكون مرفوعاً، وليس بالضرورة إذا ما وقع موقع أمس أن يكون مجروراً، لأنّ الاسم المفرد في النّداء هو بمنزلة ما يرتفع بالابتداء لذلك جاء وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته.

أما إذا تعلّق الأمر بالإضافة أي وصف المنادى المفرد بالمضاف فهو عند الخليل لا يكون فيه إلاّ النصب، لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته، قال سيبويه: « قُلت: أي للخليل رحمه الله أفرأيت قول العرب كلهم:

أزيد أخَا وَرْقَاءَ إن كنت ثائراً فقد عَرَضَت أحناء حقٍ فخاصم

لأيّ شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل؟

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 183

(2) المرجع نفسه، ص 2،3

قال: لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ولو جاز هذا لقلت يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنّه هنا وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى لأنّه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

وقال الخليل رحمه الله: كأنّهم لما أضافوا ردّوه إلى الأصل كقولك: إن أمسك قد مضى»[1].

وقد احتجّ ابن يعيش لرأيه بقوله: « وإذا أضيفت فالنّصب كقولك يا زيد ذا الجمة » أي إن كان التابع مضافا لم يكن فيه إلاّ النّصب صفة كان أو غير صفة، ففي البيت الشعري السابق نصب الصفة (ورقاء) لأنّها مضافة، ولا يجوز رفع هذه الصّفة بحال لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلاّ النّصب وذلك من قبل أنّ الصفة من تمام الموصوف لأنّها مخصّصة للموصوف[2].

كما احتجّ لرأيه أيضاً ابن السرّاج كما جاء في الأصول، بأنّ وصف المنادى المفرد بمضاف لا يكون إلاّ النّصب لا غير[3].

1/3/4) التـّوكيـد:

توكيد المنادى حكمه حكم النّعت أي النصب لا غير إلاّ أنّ الصّفة لا يجوز فيها النّصب على إضمار فعل « أعني » أمّا في التوكيد فلا يجوز إلاّ النّصب على المحل ولا يجوز على إضمار[4].

وقد جاء في الكتاب: « وقال الخليل رحمه الله وسألته عن يا زيدُ نفسه، ويا تميم كلّكم ويا قيس كلّهم، فقال: هذا كلّه نصب كقولك: يا زيد ذا الجمة، وأمّا يا تَميمُ أجمعون فأنت فيه بالخيار إن شئت قلت أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين، ولا ينتصب على أعني، من قبل

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 183، 184

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ص 4، ـ بتصرف ـ

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 133

(4) المصدر نفسه، ص،ص 205، 206

أنّه محال أن تقول أجمعين بذلك على أنّ أجمعين ينتصب لأنّه وصف لمنصوب، قول يونس المعني في الرفع و النصب واحد وأمّا المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباَ إذا كان المفرد ينتصب في الصفة »[1].

أي أنّ توكيد المنادى لا كون إلا نصباً، أمّا قولك يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت.

أمّا إذا كرّر لفظ المنادى مضافاً نحو: يا تيم تيم عدي نصب الثاني نداء، فإذا ذكرت منادى مضافا وكرّرت المضاف إليه فهو توكيد محض [2]، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو يا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا، فنرى الأوّل هو المضاف وزيد الثّاني هو توكيد للأول وقد جاء في الكتاب: « زعم الخليل رحمه الله و يونس أنّ هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيّدة، قال جرير [3]: **يا تَيْمَ عدي لأبا لكم لا يُلقينَكم في سوءة عُمَرُ**

وقال بعض ولد جرير: يا زيدَ زيدَ المعملات الذُّبَّل »

والشّاهد فيه " إقحام زيد " الثاني بين الأول وما أضيف إليه والتقدير يا زيد العملات زيدها فحذف الضمير اختصاراً، قدّم زيد فاتّصل باليعملات فوجب له النّصب.

قال سيبويه: « وذلك لأنّه قد علموا أنّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأوّل نصباً، فلمّا كرّروا الاسم توكيداً تركوا الأوّل على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا » [4].

قال السيرافي: « مذهب سيبويه أنّ قولك يا زيد زيد عمرو، زيد الأوّل هو المضاف إلى عمرو، والثاني هو توكيد للأوّل تكرير له، ولا وتأثير له في المضاف إليه ».

ومذهب أبي العباس: « أنّ الاسم الأوّل مضاف إلى اسم محذوف وأنّ الثّاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور والتقدير عنده: يا زيدَ عمرو وزيدَ عمرو، وحذف عمرو الأول لاكتفاء الثاني».

---

(1) سيبويه، أصول النحو، ج 1، ص 334

(2) أبو بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص 43

(3) المصدر نفسه، ص،ص 205، 206

(4) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 206

وللسيرافي رأي ثالث انفرد به، وهو قوي في نفسه، وذلك أن تجعل أصله يا زيد زيد عمرو، فيكون زيد عمرو الثاني نعتاً للأوّل مثل قولنا يا زيد بن عمرو، ثم تتبّع حركة الأوّل المبني حركة الثاني المعرب » [1].

وقد ندخل اللاّم (لام الجر) في النّداء مقحمة بين المضاف والمضاف إليه غير فاصلة بينهما وغير مغيرة حكم الإضافة ولا مزيلة معناها، بل تدخل بينهما مشدّدة معنى الإضافة ومؤكدة له.

قال الخليل رحمه الله: « هو مثل لا أبا لك، قد علم أنّه لم يجئ بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأوّل واللاّم ها هنا بمنزلة الاسم الثّاني في قوله يا تيمَ تيمَ عديَّ »[2] فقد شبه الخليل رحمه الله يا تيمَ تيمَ عديَّ بقولهم هو مثل لا أبا لك فالأب مضاف إلى الكاف بدليل نصب الأب بالألف دلّ على إضافة، مثل أقحمت اللاّم فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلاّ تأكيد معنى الإضافة.

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 206

(2) المصدر نفسه، ص 206

المبحث الثاني: الآراء النحوية للخليل التي لم يوافقه فيها سيبويه:

1- أياك و أخواتها.

2- أي الموصولة.

3- الجر على الجوار.

عرف سيبويه ببراعته في النّحو، وتمكنه منه وقدرته على محاورة شيوخه، فلا يأخذ منهم إلاّ بعد مدارسة ومحاورة، فهو في كتابه لم يكن مجرّد آخذ عن العلماء أو مقيد لآثارهم مسلّمًا بما يقولون دون مناقشة وتمحيص، بل إنّه خالف أستاذه في مسائل نجدها في الكتاب وبيّن رأيه فيها بأدلة وحجج.

1) أيّاك وأخواتها:

تعتبر مسألة أيّاك وأخواته من بين المسائل التي اختلف فيها "سيبويه" مع شيخه "الخليل"، فاختلفا في أوّل ما اختلفا في تركيبها، فذهب الخليل إلى أنّ أياك ونحوه من ضمائر النّصب المنفصلة مركّب إضافي فـ "أيا" اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء في " أياه و أياي" لأنّه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات فخصّ بالإضافة عوضا عمّا منعه، ولا يعلم اسم مضمر أضيف إلى غيره[1].

أي أنّ أياك في مذهب الخليل هي اسم مضمر مركب من "أيا" و"ك" وأن "أيّا" لا يؤدي معنى إلا بإضافته إلى غيره من ضمائر النّصب المنفصلة.

أمّا سيبويه فيرى أنّ "أيَّا" اسم مضمر ولواحقه (الياء والكاف والهاء) حروف تبيّن أحوال الضمير من تكلّم وخطاب وغيبة[2]، وهناك من نسب هذا الرأي للأخفش[3].

مذهب سيبويه هنا أن "أيَّا" ضمير وما زاد عليه أحرف تدلّ على الإفراد والجمع والتثنية، وبهذا فقد خالف شيخه فيما ذهب إليه، وقد اعترض على مذهب سيبويه بأنّ الضمير هو ما

(1) ابن الأنبارين الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 55

(2) الحسين بن قاسم المُراوي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 1992، ص 535

(3) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 930

دلّ علة متكلم أو مخاطب أو غائب، و"أيَّا" بمفردها لا تدلّ على شيء من ذلك كما وأنّه لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث، ولا تذكير ولا غيبة، ولو ضميرا لتبدل بحسب ذلك [4].

كما ضعف مذهب الخليل أيضا من جهة أنّه لا يُعلم ضمير أضيف إلى غيره لأنّ الضمير على نهاية الاختصاص فلا حاجة به إلى الإضافة كما رأى "بن جني" أنه رأي فاسد حيث قال: «إنّ "أيّا" اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد وذلك أنّه غذا أثبت أنّه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه لأنّ الغرض في الإضافة إنّما هو التعريف والتخصيص والمضمر على نهاية الاختصاص فلا حاجة إلى الإضافة»[1].

يتّضح لنا ممّا سبق أنّ كلا المذهبين قد تعرّضا للانتقاد والتضعيف من طرف النحاة وإن كان "الزمخشري" ينتصر لما ذهب إليه سيبويه على أنّه قول للأخفش لأنّ هناك من نسب ما ذهب إليه سيبويه لأنّه قول للأخفش كما ذكرنا سابقا، حيث يقول "الزّمخشري": «أنّ رأي أبي الحسن الأخفش أَسَدُّ الآراء وهو أنّ (أيّا) اسم مضمر وما بعده من الكاف في (أياك والياء، وفي أياي، والهاء في أياه) مجرّدة من مذهب الاسمية للدلالة على أنّ أعداد المضمرين وأحوالهم لاحظ لها من الإعراب»[2].

كما اختلف أيضا في "أيّاك نفسك"، جاء في الكتاب: «وقال الخليل رحمه الله: لو أنّ رجلا قال: إيّاك نفسك لم أُعَنِّفْهُ، لأنّ هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أتَّهم عن "الخليل" أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوابَّ»[3].

مذهب الخليل هنا هو الجرّ، لأنّ نفسك في قوله: " أياك نفسك " مجرورة على التبعية.

وقد خالفه سيبويه وذهب إلى أنّها منصوبة جاء في الكتاب: «إيّاك أنت نفسك أن تفعل، فإن عنيت الفاعل المضمر في البنية قلت: إيّاك أنت نفسك، كأنّك قلت: إيّاك نحَّ أنت

(4) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د ط، د ت، ص 217 ـ بتصرف ـ

(1) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 314

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 98

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 279

نفسك، وحملته على الاسم المضمر في نَحَّ، فإن قلت: إيّاك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل هو قبيح، وهو على قبحه رَفْعٌ، وبذلك على قبحه أنّك لو قلت: اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول: أنت نفسُك فمن تمّ كان نصبا لأنّك إذا وصفت بنفسك المضمرة المنصوبة بغير أنت كان حسنا تقول: فرأيتك نَفْسَكَ ولا تقول: انطلقت نَفْسَكَ»[1] .

مذهب سيبويه في أيّاك هو النّصب لأنّ إيّاك وما جرى مجراها منصوب بفعل مضمر وذلك الفعل فعل المخاطب "أنت" فأنت لا تقول إيّاك نفسك وتقول: إيّاك أنت نفسَكَ، من باب أنه ما صلح ان يكون توكيدا على التاء، صلح أن يكون توكيدا على الضمير المقدر في قولك: "إيّاك نفعت"، فلما لم يصلح أن تقول: "قمت نفسك" حتّى تقول قمت أنت نفسك، لم يصلح على أن تقول: إيّاك نفسك، فتجعل نفسك توكيدا حتى تقدم قبله أنت[2] .

فسه ممّا سبق يمكننا القول بأنّ سيبويه قد خالف شيخه فيما ذهب عليه ولم يجز أن تكون علامة المضمر مجرورة، من قبل أن أيّا علامة للمنصوب، إلاّ أنّ "ابن جني" انصر للخليل ورد على من قالوا بأنّه قاسه على من سمعه من قولهم: "أيّا الشَّوابّ"، حيث يقول: «فأما قول الخليل لو أن قائلا قال: إيَّاك نَفْسك لم أُعَنِّفه، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنّما قاسه ما سمعه من قولهم: «فإيَّاه وإيَّا الشَّواب» ولو كان ذلك قويّا في نفسه وسائغا في رأيه لما قال: لم أُعنِّفه كما لا يقال في قول من قال قام يزيد فرفع زيدا بفعله: إنّك في هذا عندي غير معنف، وإنّما يقال له: أصبت ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا معدّل عنه أو كلام هذا نحوه» [3] .

2) أي الموصـولة:

(1) المصدر نفسه، ص 277

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 679 ـ بتصرف ـ

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص315 – 316

جاء في الكتاب: «اعلم أنّ أيّا مضافا وغير مضاف لمنزلة مَنْ، ألا ترى أنّك تقول: أيٌّ أفضلُ، وأيّ القوم أفضل، فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى من وكذلك "من" تجري مجرى أي في الذي ذكرنا وتقع موقعه»[4] .

فمذهب سيبويه أنّ "أي" الموصولة مبنية على الضم[1] حيث يقول: «وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل، على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن حيث قالوا: من الآن إلى غد، فعلوا ذلك "بأيّهم" حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلاّ قليلا، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا»[2] .

أي أنّ سيبويه يرى بأن ضمّة "أيُّهم" هي ضمّة بناء وذلك لأنّهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها، نقصت فبنيت وكان بناؤها على الضمّ أقوى لأنّها أقوى الحركات وأمّا إذا لم يحذفوا المبتدأ فهي معربة[3]، قال سيبويه: «وذلك قولك: اضرب أيّهم أفضل واضرب أيّهم كان أفضل، واضرب أيّهم أبوه أفضل وجرى ذا على القياس لأنّ "الذي" يحسن ها هنا»[4] .

ومذهب من الخليل ويونس أنّها معربة دائما، قال سيبويه: «وسألت الخليل –رحمه الله– عن قولهم اضرب أيّهم أفضل؟ فقال: القياس النّصب كما تقول: اضرب الذي أفضل لأنّ أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي»[5] ، فإن ورد ما ظاهره خلاف ما قاله أوله على أنّ أي استفهامية محكى بها هي وما دخلت عليه، ففي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا ﴾ [سورة مريم/ الآية 69].

في قراءة رفع "أيّ" وهي القراءة المشهورة التي عليها الجمهور يذهب الخليل إلى أنّ "أي" استفهامية محكية هي وما بعدها بقول محذوف، والتقدير: الجنس الذي يقال فيه: "أَيُّهُمْ

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 398
(1) فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية، ص 59
(2) المصدر السابق، ص 400
(3) فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية، ص 59
(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 403
(5) المرجع نفسه، ص 398

أَشَدُّ"[6] أي أنّ الخليل يرفعها على الحكاية والتقدير، أمّا الكوفيون فيقرؤونها بالنّصب فأعربوها وجعلوها مفعولا به لـ "لَنَنْزَعَنَّ"، قال سيبويه: «وهي لغة جيّدة نصبوها كما جروها حيث قالوا أمرر على أيّهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل لأنّك تنزل "أيّا" من منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام»[1] .

فالكوفيون يرون أنّه معرب منصوب بالفعل الذي قبله فأيّهم منصوبة وهي قراءة "هارون" القارئ ولا يجوز أن يقال: «إنّ القراءة المشهورة بالضمّ لأنّ الضم فيها إعراب لا ضمّة بناء»، ويرى "يونس" أيضا أنّها استفهامية لكنّها مع بعدها في مفعول للفعل الذي قبلها، وهو معلّق عنها سيبويه: «وأمّا يونس فيزعم أنّه بمنزلة قولك اشهد إنّك لرسول الله واضرب معلقة»[2] .

"فيونس" يلغي الفعل قبله وينزله منزلة أفعال القلوب لأنّ العليق عنده يجوز في غير ذلك [3] .

إنّ سيبويه لم يوافق شيخه فيما ذهب إليه، ورأى أنّ تفسيره "أيهم" بالنّصب على القيّاس، وإن كانت مرفوعة حملها على الحكاية بعيد، إنّما يجوز في الشعر، كما لم يوافق يونس أيضا فيما ذهب إليه[4] .

نخلص من كلّ ما سبق إلى أنّ سيبويه خالف الخليل في مسألة رفع "أيهم" ورأى أنّها مبنية، على الضم في حين يرى الخليل أنّها معربة وهي منصوبة على القياس، ولكلّ منهما حجته.

---

(6) شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 1999 م، ص 121

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 399

(2) المصدر نفسه، ص 400

(3) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د ط، 1980م، ص155

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 401 ـ بتصرف ـ

3) الجرّ على الجوار:

قال "محمد التهاوني": « جرّ الجوار هو أن تصير الكلمة مجرورة بسبب اتّصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها لا بسبب غير الاتّصال، فيكون جرّ الأولى بسبب العامل، وجرّ الثّانية لا بعمل ولا بسبب التبعية كجرّ التّوابع بل إنّما يكون بسبب الاتّصال والمجاورة كجر "أرجلكم" [1]، في قوله تعالى: ﴿ وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وأَرْجُلَكُمْ ﴾ [سورة المائدة/ الآية 6].

من المعروف أنّ النّعت يتبّع منعوته في التنكير والتعريف والتذكير والتأنيث والجنسية والعددية والإعراب، إلاّ أنّ هناك بعض النعوت لا تطابق منعوتها في شيء من هذه المواضيع على حدّ تعبير سيبويه وممّا جرى نعتا على غير وجه الكلام «هذا حجر ضب خرب» فالوجه عنده الرفع، أي رفع "خرب" نعتا لـ "حجر" المضاف المرفوع وهو القيّاس الذي عليه أكثر كلام العرب وأفصحهم، ولكنّ بعض العرب يجر وليس للنصب، ولكنّه نعت للذي أضيف إلى النّصب فجرّوه لأنّه نكرة كالنّصب، ولأنّه صار هو والنّصب بمنزلة اسم واحد واستند في تفسيرها إلى قول الخليل[2]، قال سيبويه: « وقال الخليل –رحمه الله– لا يقولون إلا هذان جُحْرًا ضبّ خربان من قبل أن الضبّ واحد الجحر جُحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعُدّة الأوّل وكان مذكرا مثله أو مؤنثا وقالوا: هذه جُحرة ضِبابٍ خربةٍ، لأنّ الضباب مؤنثة، والعدّة واحدة فغلطوا»[3] .

أي أنّ الخليل لا يجيز الجرّ على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع.

---

(1) محمد علي التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 216

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 436، 437، ــ بتصرف ـ

(3) المصدر نفسه، ص 436، 437

أمّا سيبويه فيخالف أستاذه في تفسيره بقوله: « ولا نرى هذا والأوّل إلاّ سواء لأنّه إذا قال "هذا جحر ضب متهدمّ ففيه من البيان أنّه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضب»[4] .

أي أنّ سيبويه يجيز الجّر على الجواز واختلف المتجاوران وقد اختلف بقول الحجاج[1]: كأن نسج العنكبوت المرسل.

فخفض المرسل على العنكبوت وهي في الحقيقة نعت للنسيج، والمرسل والمرسول: المنسوج ومثل هذا على مذهب "الخليل" غلط لا يجوز حتى يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع كما ذكرنا سابقا، والعنكبوت هنا مؤنثة، والمرسل مذكر واستند سيبويه في رأيه في أنّه يصح تذكير العنكبوت قال "الفراء": «والعنكبوت أنثى، وقد يذكرها بعض العرب»[2] .

وهناك من النّحويين من أجاز الخفض في قولهم: هذا جحر ضب خربٍ على تقدير: هذا جحر ضب خرب الجحر، فكأنّه من باب: حسن الوجه، وعلى هذا نقول: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير: لا قبيح الأبوين، فكان التقدير: "خرب جحره" ثمّ أضمر الجحر في "خرب لما جرى ذكره" [3] .

أي أنّه لا يمكن أن تنعت الضب بقولك "هذا جحر ضب خرب" لأنّه لا يكون كذلك وإنّما نعتوا الحجر بالتقدير: "هذا جحر ضبّ خرب الجحر"

وما حملهم على هذا هو الجوار، أي صعوبة الانتقال من حركة الرفع فجاءت الصفة مجرورة لمجاورتها المجرور، وهذا ما ذهب إليه السيرافي حيث قال: «ورأي بعض النّحويين من البصريين قال في هذا جحر ضب خرب، قولا شرحته وقويته لما يحتمله زعم هذا النحوي: أنّ المعنى هذا جحر ضب خرب: الجحر، والذي يقوي هذا أنّا إذا قلنا خرب الجحر

(4) المصدر نفسه ، ص 437

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 437

(2) الأعلم الشنتمري، النكت في كتاب سيبويه، ص 213، 214

(3) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، 317

صار من باب: حسن الوجه، وفي خرب ضمير الجحر مرفوع لأنّ التقدير كان "خرب جحر"، ومثله ما قاله النحويون: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير: لا قبيح الأبوين وأصله: لا قبيح أبواه، ثمّ جعل في: قبيح ضمير الأبوين، فثني لذلك وأُجري على الأوّل، فخفض واكتفى بضمير الأبوين، ولم يعد ظاهرها لما تقدم لهما من الذكر»[1] .

مما سبق يمكن القول أنّ مسألة الجرّ على الجوار تعدّ من بين المسائل التي لم يوافق فيها سيبويه شيخه الخليل، وقد كان لكلّ منهما رأيه حسب وجهة نظره، معتمدا في ذلك على حجج وأدلّة مما نفذته بصيرته.

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، 328.

خاتمة

خـــاتمــة:

الحمد لله ربّ العالمين، اللهم صلّ على محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله ومن والاه واقتفى أثره ومات على سنته إلى يومنا هذا أما بعد:

لقد أخلص الخليل الجهد فكان البحث الدّؤوب لتكون الثمرة علماً نافعاً، حملها تلميذه " سيبويه " في كتابه " الكتاب " الذي يعدّ أول كتاب كامل في نحو العربية، ليكون للباحثين وطلبة العلم خير زاد، وقد تمخّض هذا البحث عن عدد من النتائج لخّصناها فيما يلي:

" لكتاب " " سيبويه " أثره الواضح في الكتب التي جاءت بعده.

– الكشف عن آراء " الخليل بن أحمد " في " الكتاب " ينبأ عن شخصية علمية مبتكرة خدمت اللغة العربية ولازالت تخدمها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

– تتضح جهود " الخليل بن أحمد " وآراؤه في كتاب تلميذه " سيبويه " الذي حمل كثيراً من نظراته اللغوية فكان توثيقاً لتراث " الخليل ".

– يعدّ " الخليل " و" سيبويه " من أعظم العقليات التي تكوّنت في مناخ الثّقافة العربية الإسلامية.

– كما نجد " سيبويه " يوازن بين آراء العلماء بعد عرضها فيقوّي رأياً على رأيٍ ولم يستثني الخليل وهو شيخه من أن يرجّح رأي غيره على رأيه أحياناً.

– إنّ الاختلاف بين " الخليل " و" سيبويه " كان قليلاً، وقد وقع في مسائل فرعية.

– إنّ هذه المسائل قليلة بالنّظر إلى ما أخذه "سيبويه" من شيخه ونقله عنه، ولكنها دون أدنى شك تبيّن مدى توافقهما في مختلف القضايا النحوية.

– ما يمكن قوله عن " الخليل بن أحمد " هو أنه من علماء النحو المتقدّمين وأن كتاب "سيبويه" قد حفل بعلمه وآرائه في النحو واللّغة، وقد أفاد "سيبويه" منه كثيراً من خلال نقله لآرائه وإثبات أقواله.

و أخيراً يمكن القول أن كتاب سيبويه يعدّ من أهم الكتب النّحوية التي وصلت إلينا، لذا نرى بتكثيف الدّراسة لهذا الكتاب؛ لأهميته، فقد نقل عن العلماء آراء قيمة كثيرة جداً في جميع فروع اللغة، ولاسيما آراء الخليل بن أحمد، إذ يعد أجمع كتاب لآراء الخليل ـ رحمه الله ـ.

قائـــمة المصـــادر و المراجع

قـائمة المصادر والمراجع

القـرآن الكـريم برواية ورش عن نافع..

1) المصادر العـربية:

1/ 1) المعـاجم:

1- ابن منظور، لسان العرب، ضبط نصه و علق حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار صبح واديسوفت، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006 م.

2- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، الكليات، معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1998 م.

3- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، دون طبعة، دون تاريخ.

4- أبو عبد الرحمان بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: مهدي المخزومي، دون طبعة دون تاريخ.

5- علي بن محمد السيّد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي دار الفضيلة، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

6- مجد الدين محمد يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: مكتبة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الثامنة، 2005 م.

7- محمد علي التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تح: علي دحروج مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996 م.

1/ 2) المصـادر:

1- أبو البركات عبد الرحمان محمد بن أبي سعيد بن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997 م.

2- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، دون تاريخ.

3- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان محمد بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقة الأدباء تح: إبراهيم السامرّائي، مكتبة المنار الأردن، الطبعة الثالثة، 1985 م.

4- أبو الحسن محمد بن عبد الله، العلل في النحو، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001 م.

5- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

6- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة دون طبعة، 1994 م.

7- أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دون طبعة، دون تاريخ.

8- أبو الفتح عثمان ابن جنّي، اللمّع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر عمان، دون طبعة، 1988 م.

9- أبو الفتح عثمان ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تح: حسن الهنداوي، دار القلم بيروت، الطبعة الثانية، 1993 م.

10- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، الطبعة الثالثة، 1979 م.

11- أبو القاسم الزجاجي، الجمل، شرح: ابن أبي شنب، المكتبة العلمية، الجزائر، دون طبعة 1926 م.

12- أبو بشر بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، 1988 م.

13- أبو بكر بن سهيل ابن السرّاج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1996 م.

14- أبو بكر بن محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، دون تاريخ.

15- أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، إيضاح الوقف و الابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تح: محي الدين عبد الرحمان رمضان، دون طبعة، 1971 م.

16- أبو حيان الأندلسي رجب عثمان محمد، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى، 1998 م.

17- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني مكتبة البياني الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1955 م.

18- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008 م.

19- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب تح: محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، الطبعة الأولى، 2000

20- أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

21- رضي الدين الإستربادي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة 1992

22- شرح الرضي على الكافية، تصحيح و تعليق، يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس بنغازي، الطبعة الثانية، 1996 م.

23- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، النيل، القاهرة، الطبعة السابعة.

24- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، الاقتراح، تح: محمد البشراوي، المكتبة التوفيقية القاهرة، مصر، دون طبعة، 2003 م.

25- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرحه و علق حواشيه، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

26- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1979 م.

27- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998 م.

28- محمد بن إسحاق بن النديم، الفهرست، تح: مصطفى الشويحي، الدّار التونسية للنشر دون طبعة، تونس 1985 م.

29- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شرح: أبو فهد محمود محمد شاكر دون طبعة، دون تاريخ.

30- موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة دون طبعة، دون تاريخ.

31- هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992 م.

2) المـراجع العـربية:

2/ 1) المـراجع:

1- إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، دار المسيرة، الطبعـة الأولى، 2007.

2- ابن داؤد الحنفي العضاري المدني، وقاية النحو على هداية النحو، مكتبة المدينة كرّاتشي باكستان، الطبعة الأولى 2006.

3- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، دون طبعة، 1980 م.

4- أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاء التميمي النحوي، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م.

5- أبو المحاسن المفضل بن محمد بن معر التنوخي المعري، تاريخ العلماء البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة و النشر بالجامعة دون طبعة 1981 م.

6- أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي، المنظومة النحوية المنسوبة إليه، تح: أحمد عفيفي دون طبعة، دون تاريخ.

7- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى دبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الحادية عشر، 1963

8- أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، دون طبعة، دون تاريخ.

9- أحمد مختار عمر، النحو الأساسي، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الرابعة، 1994

10- الحسن بن قاسم المراوي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992 م.

11- العيني، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد المكتبة التوفيقية، دون طبعة، دون تاريخ.

12- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشمنتري، قرأ وخبط نصه: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005 م.

13- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

14- جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو الطبعة الأولى، 1319 هـ.

15- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 1999 م.

16- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1980 م.

17- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004 م.

18- عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي الأعصر العباسية الأدب المحدث إلى آخر القرن الرابع الهجري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1968 م.

19- عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1981 م.

20- فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1974 م.

21- فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، 1990 م.

22- مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها و تطورها، دون طبعة، دون تاريخ.

23- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، دار المعارف، النيل، القاهرة، الطبعة الثانية دون تاريخ.

24- محمد بن آب القلاوي الشنقيطي، فتحُ رب البرية في شرح نظم الأجرومية، شرح: أحمد بن عامر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، دون طبعة، دون تاريخ.

25- محمد بن عبد المنعم الجوجري، شرح شدور الذهب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2004 م.

26- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1980 م.

27- محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، تاريخه، أعلامه، نصوصه، مصادره، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، دون تاريخ.

28- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي،المملكة الأردنية الهاشمية الطبعة الأولى، 2003 م.

29- هادي نهر، نحو الخليل من خلال الكتاب، دار اليازوي العلمية، عمان، الأردن، دون طبعة، دون تاريخ.

30- يحي عطية عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

2/ 2) الـدوريـات:

1- محمد سالم سعد الله، المنظومة المعرفية للفراهيدي، دراسة نقدية، وحدة الدراسات العمانية في جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2006 م.

ملخص البحث

ملخّص البحث:

تتحدث هذه الدّراسة الموسومة " الآراء النحوية للخليل بن أحمد من خلال الكتاب لسيبويه"، والتي تهدف إلى تجلية رأي "الخليل" وفكره للمتخصصين وطلبة العلم، ومدى توافقه مع تلميذه "سيبويه" واختلافه في أهمّ القضايا النحوية، وهذه الدراسة تقع في فصلين يتقدمهما مقدّمة، وتعقبهما خاتمة.

أمّا المقدّمة ففيها أهمية موضوع البحث والتعريف به، والدوافع الاختيارية له ومنهجنا فيه، أمّا الفصل الأوّل فهو عبارة عن مفاهيم أوليّة وفيه مبحثان: المبحث الأوّل تناولنا فيه النحو، النشأة والتطوّر، أما المبحث الثاني فعبارة عن ترجمة للخليل بن أحمد، وسيبويه عمر بن قنبر، أمّا الفصل الثاني فتحدّثنا عن آراء الخليل النحوية في " الكتاب " لسيبويه، وفيه مبحثان: المبحث الأوّل و شمل الآراء النحوية للخليل بن أحمد التي وافقه فيها سيبويه والمبحث الثاني ويضم الآراء النحوية للخليل بن أحمد التي لم يوافقه فيها سيبويه.

وكانت الخاتمة عبارة عن نتائج توصّلنا إليها.

Résumée:

Nous parlant dans cette étude étiquetée «consensus grammaticaux d'el-Khalil ben Ahmed a travers « ELKITAB » de sibawayh, qui vise a éclairer l'opinion d'el-Khalil et sa pense pour les spécialistes et les étudiants, et sa compatibilité avec le disciple "sibawayh" et de désaccord sur les questions les plus importantes de grammaire, cette étude réside dans deux chapitres, débute d'une présentation et suivis d'une conclusion.

Dans la préface, nous parlons de l'importance du sujet de recherche et ça définition, les motivations du choix et la méthodologie que nous avons suivi , le premier chapitre est un ensemble des concepts primaire dont nous avons deux parties: dans la première partie, nous avons aborde la grammaire, son origine et son évolution, tandis que la seconde partie est sur la biographie de el-Khalil ben Ahmad, Sibawayh Omar ben Qambar, Le deuxième chapitre, nous avons parle des points de vu grammaticaux d'el-Khalil dans «ELKITAB» a Sibawayh, dans lequel, nous avons deux (02) parties: la première partie comprend les points de vu grammaticaux d'el-Khalil ben Ahmed dont Sibawayh était d'accord avec, tandis que la deuxième partie comprend les points de vu grammaticaux d'el-Khalil ben Ahmed qui n'ont pas été accepte de la part de Sibawayh.

La conclusion était l'ensemble des résultats obtenus lors de cette étude.

الفهـــرس

الموضوع **الصّفحة**

مقدمة.....1

الفصل الأول: مفـــاهيـــم أوليـــة

المبحث الأول: النحو، النشأة و التطور.....5

مفهوم النحو.....6

لغة.....6

اصطلاحاً.....7

نشأة النّحو.....8

أسباب نشأة النّحو.....10

واضع النحو.....14

المبحث الثاني: " ترجمة " الخليل و سيبويه.....19

الخليل بن أحمد.....20

حياته.....20

شيوخه و مصادر ثقافته.....22

منزلته العلمية و طلابه.....23

مؤلفاته و آثاره.....25

سيبويه.....27

حياته.....27

شيوخه و مصادر ثقافته.....29

منـزلته العلمية و طلابه.....30

مـؤلفاته و آثاره.....32

التعريف بالكتاب.....32

آراء العلماء كتاب " الكتاب ".....35

إيجابيات وسلبيات الكتاب.....36

الفصل الثـاني: آراء الخليـل بن أحمـد النحوية في كتـاب سيبويـه
المبحث الأول: الآراء النحوية للخليل بن أحمد التي وافقه فيها سيبويه.....44
الأسماء.....45
الأعلام الخاصة.....46
أسماء الإشـارة.....47
الأسماء الموصولة.....49
كنايات العدد.....52
المنصوبات.....56
المفـاعيل.....56
المفعول به.....56
المفعـول المطـلق.....58
المشبه بالمفعول.....60
التمييز.....60
الحال.....60
التـوابع.....65
النعت.....65
الأساليب النحوية.....69
النداء.....69
شعب النداء.....75
توابع النداء.....78
المبحـث الثــاني: الآراء النحوية للخليل التي لم يوافقه فيها سيبويه.....83
أيـاك و أخـواتها.....84
أي المـوصولة.....86
الجـر على الجـوار.....89
خـاتمة.....90
المصـادر و المراجع.....93
ملخص البحث